

الاربعاء

١٢ شعبان ١٤٠٠ هـ

٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٨٠ م

الكويت

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت

تصدرها وزارة الاعلام

العدد

١٣٠٧

السنة السادسة والعشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠
باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان
سنة ١٣٩٦ هـ ، الموافق ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح
الدستور ،

وعلى المواد ٧٢ و ١٦٣ و ١٦٥ و ١٦٦ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون المرافعات
المدنية والتجارية ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الاميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بقانون تنظيم
القضاء ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ بتنظيم العلاقات القانونية
ذات العنصر الاجنبي ،

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالات الطعن
بالتمييز واجراءاته ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٨٤ هـ ،
الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٥ م بالاجراءات التي تتبع امام المحاكم
الجزئية ،

وبناء على عرض وزير الدولة للشئون القانونية والادارية
ووزير العدل ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

اصدرنا القانون الاتي نصه :

مادة اولى

يعمل بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المرفق .

مادة ثانية

يلغى المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقرارات الصادرة تنفيذا لاحكامه ، كما يلغى الباب الاول من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الاجنبى ، والباب الاول من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته ، ويلغى كذلك المرسوم الصادر فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٤ هـ ، الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٥ م بالاجراءات التى تتبع أمام المحاكم الجزئية ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ثالثة

تحيل المحاكم بدون رسوم ومن تلقاء نفسها الدعاوى المنظورة أمامها التى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التى تكون عليها . وفى حالة غياب أحد الخصوم تعلن ادارة الكتاب أمر الاحالة اليه مع تكليفه الحضور فى المواعيد العادية امام المحكمة التى أحيلت اليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فى شق من موضوعها ، والدعاوى التى صدر فيها حكم فرعى منه لجزء من الخصومة والدعاوى التى صدر فيها قرار بتأجيلها للنطق بالحكم ولو مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات .

مادة رابعة

يستمر السير فى اجراءات التنفيذ على العقار طبقا للنصوص المقررة قبل العمل بأحكام هذا القانون متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزداد فى ظلها .

مادة خامسة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ م .

امير الكويت
جابر الاحمد

وزير العدل
عبد الله ابراهيم المفرج

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبد الله الصباح

وزير الدولة للشئون القانونية والادارية
سلمان الدعيج الصباح

صدر بقصر السيف فى : ٢٠ رجب ١٤٠٠ هـ
الموافق : ٤ يونيو ١٩٨٠ م

قانون المرافعات المدنية والتجارية

الكتاب الاول

نصوص عامة

تطبيق القانون من حيث الزمان :

مادة (١)

تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ويستثنى من ذلك :

أ - النصوص المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقبال باب المرافعة في الدعوى .

ب - النصوص المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

ج - النصوص المنظمة لطرق الطعن بالنسبة الى ما صدر من أحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه النصوص ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق .

وكل اجراء من اجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك .

ولا يجرى ما يستحدث من مواعيد السقوط أو غيرها من مواعيد المرافعات الا من تاريخ العمل بالنص الذي استحدثها .

المصلحة في الدعوى :

مادة (٢)

لا يقبل أي طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .

عدم الجمع بين دعوى الحق ودعوى الحيازة :

مادة (٣)

لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والا سقط ادعاؤه بالحيازة .

ولا يجوز أن يدفع المدعى عليه دعوى الحيازة بالاستناد الى الحق . ولا تقبل دعواه بالحق قبل الفصل في دعوى

الحيازة وتنفيذ الحكم الذي يصدر فيها الا اذا تخلى بالفعل عن الحيازة لخصمه .

وكذلك لا يجوز الحكم في دعوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه .

الاعلانات :

مادة (٤)

اذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم الاعلان خلاله .

مادة (٥)

كل اعلان - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - يكون بواسطة مندوبى الاعلان أو مأمورى التنفيذ والا كان باطلا .

ويكون تحرير الاعلان بمعرفة الطالب أو بناء على تعريفه بواسطة ضابط الدعاوى .

وعلى الخصوم أو وكلائهم بذل المعاونة الممكنة لاتمام الاعلان .

مادة (٦)

لا يجوز اجراء أى اعلان أو تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحا أو بعد الساعة السابعة مساء أو في أيام العطلة الرسمية ، الا في حالات الضرورة وبإذن مكتوب من قاضى الامور الوقتية أو مدير ادارة التنفيذ . ويترتب البطلان على مخالفة أحكام هذه المادة .

مادة (٧)

اذا تراءى للقائم بالاعلان وجه في الامتناع عن الاعلان وجب عليه عرض الامر فورا على قاضى الامور الوقتية أو مدير ادارة التنفيذ حسب الأحوال ، ليأمر - بعد سماع طالب الاعلان - باعلان الورقة أو بعدم اعلانها أو بما يرى ادخاله عليها من تغيير ويكون أمره في ذلك نهائيا ، ما لم يكن الامر صادرا بعدم الاعلان فللطالب أن يتظلم منه الى المحكمة الكلية في غرفة المشورة لتفصل نهائيا في التظلم بعد سماع القائم بالاعلان والطالب .

كل ورقة اعلان يجب أن تكون مشتملة على البيانات الآتية والا كان الاعلان باطلا :

أ - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .

ب - اسم طالب الاعلان بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله . واسم من يمثله بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه ان كان يعمل لغيره .

ج - اسم المعلن اليه بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله ، فان لم يكن موطنه أو محل عمله معلوما وقت الاعلان فآخر موطن أو محل اقامة أو محل عمل كان له في الكويت أو في الخارج .

د - اسم انقائم بالاعلان بالكامل ووظيفته والجهة التابع لها وتوقيعه على كل من الاصل والصورة .

هـ - موضوع الاعلان .

و - اسم من سلم اليه الاعلان بالكامل وتوقيعه على الاصل بالتسليم .

مادة (٩)

تسلم صورة الاعلان الى نفس الشخص المراد اعلانه ، أو في موطنه أو في محل عمله ، ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الاحوال التي يبينها القانون .

وتسلم صورة الاعلان لشخص المعلن اليه أينما وجد .
وإذا لم يجد القائم بالاعلان الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الصورة فيه الى من يقرر انه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج أو الاقارب أو الاصحار .
وإذا لم يجد المطلوب اعلانه في محل عمله كان عليه أن يسلم الصورة فيه لمن يقرر أنه من القائمين على ادارة هذا المحل أو أنه من العاملين فيه .
وفي جميع الاحوال لا تسلم صورة الاعلان الا الى شخص يدل ظاهره على انه أتم الخامسة عشرة من عمره وليس له أو لمن يمثله مصلحة ظاهرة تتعارض مع مصلحة المعلن اليه .

وإذا لم يجد القائم بالاعلان من يصح تسليم الصورة اليه طبقا للفقرة السابقة ، أو امتنع من وجده من المذكورين فيها - غير المعلن اليه نفسه - عن التوقيع على الاصل بالتسليم أو عن تسليم الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته لمسئول مخفر الشرطة أو من يقوم مقامه الذي يقع في دائرته موطن المعلن اليه أو محل عمله حسب الاحوال . وعليه أيضا

- خلال اربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة لمخفر الشرطة - أن يوجه الى المعلن اليه في موطنه أو محل عمله أو محله المختار كتابا مسجلا بالبريد يخطر فيه أن الصورة سلمت لمخفر الشرطة .

وعليه أن يبين في حينه - في أصل الاعلان وصورته - جميع الخطوات التي اتخذها لاجراء الاعلان .
ويترتب البطلان على مخالفة أحكام هذه المادة .

مادة (١٠)

فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتي والا كان الاعلان باطلا :

أ - ما يتعلق بالدولة تسلم للوزراء ومديري الادارات المختصة والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم ، عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى ادارة الفتوى والتشريع .

ب - ما يتعلق بالاشخاص العامة تسلم للنائب عنها قانونا أو لمن يقوم مقامه أما صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى ادارة الفتوى والتشريع ، عدا ما تعلق منها بالبلدية فتسلم الصورة لادارتها القانونية .

ج - ما يتعلق بالمسجونين تسلم لمدير السجن أو من يقوم مقامه .

د - ما يتعلق ببحارة السفن التجارية أو بالعاملين فيها تسلم - إذا كانت السفينة راسية في إحدى الموانئ الكويتية - للربان أو اوكيل السفينة .

هـ - ما يتعلق بالشركات والجمعيات وسائر الاشخاص الاعتبارية تسلم في مركز ادارتها للنائب عنها قانونا أو أحد القائمين على ادارتها أو أحد الشركاء المتضامنين أو لمن يقوم مقام كل واحد من هؤلاء .
فإذا لم يكن لها مركز ادارة سلمت الصورة لواحد من المذكورين لشخصه أو في محل عمله أو في موطنه الاصلى أو المختار .

و - ما يتعلق برجال الجيش أو رجال الشرطة أو الحرس الوطني من ضباط وصف ضباط و افراد تسلم بوزارة الدفاع أو بوزارة الداخلية أو بالحرس الوطني حسب الاحوال الى من يعين لهذا الغرض بقرار من الوزير المختص أو رئيس الحرس الوطني . ويكون ذلك متى طلب الاعلان في محل عملهم .

محل عمله أو موطن مختار فلم يفعل أو كان يباهه ناقصاً أو غير صحيح بحيث لم يتيسر اعلانه جاز اعلانه في ادارة الكتاب بجميع الاوراق التي كان يصح اعلانه بها في موطنه الاصلى أو محل عمله او في الموطن المختار .

وإذا النى الخصم أو غير - بعد بدء الخصومة - موطنه الاصلى أو المختار أو محل عمله ولم يعلن خصمه بذلك ، صح اعلانه في الموطن أو محل العمل القديم ، وتسلم الصورة عند الاقتضاء الى جهة الادارة طبقاً للمادة (٩) .

حساب المواعيد :

مادة (١٧)

إذا كان الميعاد مقدراً بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو اليوم الذى حدث فيه الامر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد ، وينقضى الميعاد باقضاء اليوم الاخير منه إذا كان يجب أن يحصل فيه الاجراء ، أما إذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الاخير من الميعاد .

وإذا كان الميعاد مقدراً بالساعات كان حساب الساعة التي يبدأ فيها والساعة التي ينقضى بها على الوجه المتقدم . وتحسب المواعيد المعينة بالشهر أو السنة بالتقويم الميلادى ما لم ينص القانون على غير ذلك .

وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها .

ميعاد المسافة :

مادة (١٨)

إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد ميعاد مسافة قدره ستون يوماً لمن يكون موطنه خارج دولة الكويت .

ويجوز بأمر من قاضى الامور الوقتية نقص هذا الميعاد وفقاً للظروف ويعلن هذا الامر مع الورقة .

ولا يعمل بهذا الميعاد في حق من يعلن لشخصه في الكويت أثناء وجوده بها .

البطلان :

مادة (١٩)

يكون الاجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه ، أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم .

ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا لم يترتب على الاجراء ضرر للخصم .

مادة (٢٠)

لا يجوز أن يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان لمصلحته ، ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب

وفي الحالات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) إذا لم يجد القائم بالاعلان من يصح تسليم الصورة اليه أو امتنع المراد تسليمها اليه عن تسليمها أو عن التوقيع على أصلها بالتسلم ، أثبت القائم بالاعلان ذلك في حينه في الاصل والصورة وسلم الصورة للنيابة العامة .

مادة (١١)

إذا كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج تسلم الاوراق للنيابة العامة ، وعلى النيابة ارسالها الى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية . وينتج الاعلان آثاره بوصول الصورة الى المعلن اليه ، ومع ذلك يعتبر الميعاد مرعياً من وقت تسليم الاوراق للنيابة العامة .

وإذا لم يكن موطن المعلن اليه أو محل عمله معلوماً ، تسلم صورة الورقة للنيابة العامة .

ويترتب البطلان على مخالفة أحكام هذه المادة .

مادة (١٢)

يعتبر الاعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانوناً ، أو من وقت امتناع المعلن اليه نفسه عن تسليمها أو عن التوقيع على الاصل .

الموطن ومحل العمل :

مادة (١٣)

الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . ومحل العمل هو المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة أو يقوم على ادارة أمواله فيه ، وبالنسبة للموظف والعامل هو المكان الذى يؤدي فيه عمله عادة .

ويجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن أو أكثر من محل عمل ، وفي أحوال التعدد يتساوى الجميع .

مادة (١٤)

موطن القاصر والمحجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عنه قانوناً .

وموطن الشخص الاعتبارى هو المكان الذى يوجد فيه مركز ادارته . والاشخاص الاعتبارية التى يكون مركزها الرئيسى في الخارج ولها نشاط في الكويت يعتبر مركز ادارتها بالنسبة الى القانون الداخلى المكان الذى توجد فيه الادارة المحلية .

مادة (١٥)

يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين . ويكون هو الموطن بالنسبة لكل ما يتعلق بهذا العمل الا اذا اشترط صراحة قصره على أعمال دون أخرى .

ولا يجوز اثبات وجود الموطن المختار الا بالكتابة .

مادة (١٦)

إذا أوجب القانون على الخصم تعيين موطنه الاصلى أو

هـ - اذا كانت الدعوى متعلقة بطلب نفقة للأم أو للزوجة متى كان لهما موطن في الكويت أو للصغير المقيم فيها .
و - اذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير يقيم في الكويت ، أو بسلب الولاية على نفسه أو الحد منها أو وقفها أو استردادها .

ز - اذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية وكان المدعى كويتيا أو أجنبيا له موطن في الكويت ، وذلك اذا لم يكن للمدعى عليه موطن معروف في الخارج ، أو اذا كان القانون الكويتي واجب التطبيق في الدعوى .

ح - اذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الولاية على المال متى كان للقاصر أو المطلوب الحجر عليه موطن أو محل اقامة في الكويت أو اذا كان بها آخر موطن أو محل اقامة للغائب .

ط - اذا كان أحد المختصين معه كويتيا ، أو أجنبيا له في الكويت موطن أو محل اقامة أو موطن مختار .

مادة (٢٥)

تختص المحاكم الكويتية بمسائل الارث وبال دعاوى المتعلقة بالتركة في الأحوال الآتية : -

أ - اذا كانت التركة قد افتتحت في الكويت .
ب - اذا كان المورث كويتيا .

ج - اذا كانت أموال التركة كلها أو بعضها في الكويت ، وكان الورثة كلهم أو بعضهم كويتيين ، وكانت محكمة محل افتتاح التركة غير مختصة طبقا لقانونها .

مادة (٢٦)

تختص المحاكم الكويتية بالفصل في الدعوى ولو لم تكن داخلة في اختصاصها طبقا للمواد السابقة اذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا .

مادة (٢٧)

اذا رفعت للمحاكم الكويتية دعوى داخلة في اختصاصها، فانها تكون مختصة أيضا بالفصل في المسائل الاولية والطلبات العارضة على الدعوى الاصلية ، وفي كل طلب يرتبط بهذه الدعوى ويقتضى حسن سير العدالة ان ينظر معها .

كما تختص المحاكم الكويتية بالأمر بالاجراءات الوقتية والتحفيزية التي تنفذ في الكويت ولو كانت غير مختصة بالدعوى الاصلية .

وتختص أيضا باجراءات التنفيذ الجبري التي تتخذ في الكويت ، وبالمنازعات المتعلقة بها .

فيه ، وذلك كله فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام .
ويزول البطلان اذا نزل عنه - صراحة أو ضمنا - من شرع لمصلحته ، وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها بالنظام العام .

مادة (٢١)

يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان؛ على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء . ولا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تصحيحه .
قاضي الامور الوقتية :

مادة (٢٢)

قاضي الامور الوقتية في المحكمة الكلية هو رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه أو من يندب لذلك من قضاتها . وفي المحكمة الجزئية هو قاضيها .

الكتاب الثاني

التداعي امام المحاكم

الباب الاول

الاختصاص ، وتقدير قيمة الدعوى

الفصل الاول - الاختصاص الدولي للمحاكم

مادة (٢٣)

تختص المحاكم الكويتية بنظر الدعاوى التي ترفع على الكويتي ، والدعاوى التي ترفع على الاجنبي الذي له موطن أو محل اقامة في الكويت ، وذلك كله فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع في الخارج .

مادة (٢٤)

تختص المحاكم الكويتية بنظر الدعاوى التي ترفع على الاجنبي الذي ليس له موطن أو محل اقامة في الكويت ، وذلك في الأحوال الآتية : -

أ - اذا كان له في الكويت موطن مختار .

ب - اذا كانت الدعوى متعلقة بعقار أو منقول موجود في الكويت ، أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها ، أو كانت متعلقة بافلاس اشهر فيها .
ج - اذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج وكان العقد يراد ابرامه لدى موثق كويتي .

د - اذا كانت الدعوى متعلقة بطلب فسخ الزواج أو التطلاق أو الانفصال وكانت مرفوعة من الزوجة التي فقدت الجنسية الكويتية بالزواج متى كان لها موطن في الكويت أو كانت الدعوى مرفوعة من زوجة لها موطن في الكويت على زوجها الذي كان له موطن فيها متى كان الزوج قد هجر زوجته وجعل موطنه في الخارج بعد قيام سبب الفسخ أو

مادة (٢٨)

إذا لم يحضر المدعى عليه وكانت المحاكم الكويتية غير مختصة بنظر الدعوى طبقاً للمواد السابقة تحكم المحكمة بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

الفصل الثاني - الاختصاص النوعي

مادة (٢٩)

تختص المحكمة الجزئية بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها ألف دينار ، ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة دينار .

مادة (٣٠)

لا تختص المحكمة الجزئية بالحكم في الطلب العارض أو الطلب المرتبط بالطلب الأصلي إذا كان بحسب قيمته أو نوعه لا يدخل في اختصاصها .

وإذا عرض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم في الطلب الأصلي وحده إذا لم يترتب على ذلك ضرر بسير العدالة والا وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى الأصلية والطلب العارض أو المرتبط بحالتهما إلى المحكمة الكلية ، ويكون حكم الأحالة غير قابل للطعن .

ومع ذلك إذا كان موضوع الطلب العارض تعويضاً عن رفع الدعوى الأصلية أو عن طريق السلوك فيها اختصت المحكمة الجزئية أياً كان مقدار التعويض المطلوب .

مادة (٣١)

يندب في مقر المحكمة الكلية قاض على مستوى المحكمة الجزئية ليحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحقوق في الأمور الآتية :-

- أ - المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت .
- ب - منازعات التنفيذ الوقتية .

على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضاً بهذه الأمور إذا رفعت لها بطريق التبعية .

ويجوز عند الضرورة تكاليف الخصوم الحضور أمام قاضي الأمور المستعجلة في منزله . وينظم بقرار من وزير العدل - بناء على عرض رئيس المحكمة الكلية - وسيلة اتصال رافع الدعوى بالكاتب والقاضي في هذه الحالة .

مادة (٣٢)

يختص القضاء المستعجل بالحكم بفرض الحراسة القضائية على منقول أو عقار أو مجموع من الأموال قام في شأنه نزاع أو كان الحق فيه غير ثابت إذا تجمع لدى صاحب المصلحة في المال من الأسباب المعقولة ، ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه .

ويكون تعيين الحارس باتفاق ذوى الشأن جميعاً . فإذا لم يتفقوا تولى القاضي تعيينه . ويجوز أن يكون الحارس من بين الحراس المدرجين في « جدول الحراس القضائيين » الذي يصدر بتنظيم أوضاعه وشروط التقيده فيه قرار من وزير العدل . وتنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم القضاء .

مادة (٣٣)

إذا سكت الحكم القاضي بالحراسة عن تحديد ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق وسلطات سرت الأحكام الآتية :

أ - يتكفل الحارس بحفظ المال وإدارته وبرده مع غلته المقبوضة إلى أمن يثبت له الحق فيه . ويجب أن يبذل في المحافظة على المال وإدارته عناية الرجل المعتاد . ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر أن يحل محله في أداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضاه الآخرين .

ب - لا يجوز للحارس في غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو بترخيص من القضاء .

ج - للحارس أن يتقاضى اجرا ، ما لم يكن قد نزل عنه .

د - يلتزم الحارس بأن يقدم لذوى الشأن حساباً بما تسلمه وبما أنفقه ، معزاً بما يثبت ذلك من المستندات .

هـ - على الحارس عند انتهاء الحراسة أن يبادر إلى رد الشيء المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوى الشأن أو يعينه القاضي .

مادة (٣٤)

تختص المحكمة الكلية بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص المحكمة الجزئية ، وذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ألف دينار .

كما تختص بالحكم ابتدائياً في جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونسب ونفقة مقررة شرعاً وولاية على المال والنفس ووصاية وقوامة وحجر وغيبة واعتبار المفقود ميتاً وميراث ووصية ووقف وغيرها من مسائل الأحوال الشخصية ، وذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ويكون حكمها انتهائياً في الميراث والوصية والوقف والمهر إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ألف دينار .

وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحكمة الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة .

أو الحق العيني أيهما أقل ، أما الدعوى المقامة من الغير
باستحقاق هذا المال فتقدر باعتماد قيمته .

مادة (٤٢)

دعاوى صحة التوقيع ودعاوى التزوير الاصلية تقدر
قيمتها بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة
التوقيع عليها أو بتزويرها .

مادة (٤٣)

إذا تضمنت الدعوى طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد
كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ، فإن كانت ناشئة عن أسباب
قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة .

وإذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد
أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة
المدعى به دون التفتت الى نصيب كل منهم فيه .

مادة (٤٤)

إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد
المتقدمة اعتبرت قيمتها زائدة على الف دينار .

الباب الثاني

رفع الدعوى وقيدها

مادة (٤٥)

ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة
تودع ادارة كتابها ما لم يقض القانون بغير ذلك . ويجب أن
تتضمن الصحيفة على البيانات الآتية : -

أ - اسم المدعى بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل
عمله ، واسم من يمثله بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه
ومحل عمله .

ب - اسم المدعى عليه بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل
عمله ، واسم من يمثله بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه
ومحل عمله . فإن لم يكن للمدعى عليه أو لمن يمثله موطن
أو محل عمل معلوم فأخر موطن أو محل اقامة أو محل
عمل كان له .

ج - تعيين موطن مختار للمدعى في الكويت ان لم يكن له
موطن فيها .

د - موضوع الدعوى والطلبات واسانيدتها .

هـ - تاريخ تقديم صحيفة الدعوى لادارة الكتاب .

و - المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

وتعتبر الدعوى مرفوعة ومنتجة لاثار رفعها من تاريخ
ايداع صحيفتها بادارة الكتاب ، ولو كانت المحكمة غير مختصة .

مادة (٤٦)

على المدعى عند تقديم صحيفة دعواه أن يقدم لادارة الكتاب
صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لادارة الكتاب .
وعليه ان يقدم مع صحيفة الدعوى أو في الجلسة الأولى

مادة (٣٥)

تختص المحكمة الكلية بالحكم في الطلب العارض أو
الطلب المرتبط بالطلب الاصلى مهما تكن قيمته أو نوعه

مادة (٣٦)

تختص محكمة الاستئناف العليا بالحكم في قضايا
الاستئناف الذي يرفع اليها عن الاحكام الصادرة ابتدائياً من
المحكمة الكلية .

الفصل الثالث - تقدير قيمة الدعوى

مادة (٣٧)

تقدر قيمة الدعوى باعتبارها يوم رفعها . وفي جميع
الاحوال يكون التقدير على أساس آخر طلبات الخصوم .

مادة (٣٨)

يدخل في تقدير قيمة الدعوى ما يكون مستحقاً يوم
رفعها من التضمينات والريع والمصروفات وغير ذلك من
الملحقات المقدرة القيمة . ومع ذلك يعتد في جميع الاحوال
بقيمة البناء أو الغراس اذا طلبت ازالته .

ولا يدخل في التقدير ما يستجد بعد رفع الدعوى من
مبالغ في العقود المستمرة .

مادة (٣٩)

الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات تقدر قيمتها بقيمة
العقار ، ودعاوى حق الانتفاع أو الرقبة تقدر باعتبار نصف
قيمة العقار ، اما دعاوى حق الارتفاق فتقدر بربع قيمة العقار
المقرر عليه الحق . وتقدر دعاوى الحيازة بقيمة الحق الذي
ترد عليه الحيازة .

وتقدر الدعوى المتعلقة بالمنقول بقيمته .

مادة (٤٠)

إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد أو ابطاله أو فسخه
تقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه ، وبالنسبة لعقود البديل تقدر
الدعوى بقيمة اكبر البديلين .

وإذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد مستمر أو باطلاله
أو فسخه كان التقدير باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة
العقد كلها ، فإن كان العقد المذكور قد نفذ في جزء منه قدرت
دعوى فسخه باعتبار المدة الباقية . وبالنسبة للدعوى بامتداد
العقد يكون تقديرها باعتبار المقابل النقدي للمدة التي قام
النزاع على امتداد العقد اليها .

مادة (٤١)

إذا كانت الدعوى بين دائن ومدينه بشأن حجز أو حق
عيني تبعى تقدر قيمتها بقيمة الدين أو بقيمة المال محل الحجز

الورثة باسمائهم وصفاتهم لاشخاصهم أو في موطن كل منهم أو محل عمله قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لاعلان الورثة الذين لم يعلنوا بالجلسة الأولى ولم يحضروها .

وإذا كانت الدعوى مستعجلة اكنفى باعادة الاعلان الى الورثة الظاهريين .

وفي جميع الأحوال يجوز أن ينتصب أحد الورثة ممثلاً للتركة في الدعاوى التي تقام منها أو تقام عليها من الغير .

مادة (٥١)

إذا حضر المدعى والمدعى عليه أمام المحكمة من تلقاء نفسيهما وعرضا عليها نزاعهما فللمحكمة أن تسمع الدعوى في الحال وتفصل فيها إن أمكن والا حددت لها جلسة أخرى . وعلى كاتب المحكمة أن يستوفى اجراءات قيد القضية بالجدول بعد تحصيل الرسم .

مادة (٥٢)

في الأحوال التي ينص فيها القانون على رفع الدعوى بطريق التكليف بالحضور يقدم المدعى صحيفة الدعوى الى مندوب الاعلان مشتملة ، فضلا عن البيانات التي تنص عليها المادة (٤٥) ، على اليوم والساعة الواجب حضور المدعى عليه فيها .

وعلى المدعي بعد تسلمه أصل الصحيفة المعلنه تقديمه لادارة الكتاب لقيد الدعوى في اليوم السابق لتاريخ الجلسة المحددة لنظرها على الاكثر .

وللمدعى عليه أن يطلب قيد الدعوى يوم الجلسة بتقديم الصورة المعلنه له اذا لم يقيدتها المدعى . ولرئيس الجلسة أن يأذن بقيد الدعوى يوم الجلسة اذا وجد لذلك مقتضى .

مادة (٥٣)

تحدد بقرار من وزير العدل الاجراءات الخاصة باثبات علم المدعى بتاريخ الجلسة والميعاد التنظيمي الذي تلتزمه ادارة الكتاب في تحديد الجلسة ، وذلك الذي يلتزمه مندوب الاعلان في اعلان الصحيفة . والاجراءات الخاصة بتسليم صحيفة الدعوى من ادارة الكتاب الى المدعى ، أو الى مندوب الاعلان واعادتها من أيهما الى ادارة الكتاب . واجراءات تسليم المستندات والمذكرات الى ادارة الكتاب ، واسترداد المستندات من ملف الدعوى . ويحدد القرار الجزاءات التأديبية والعقوبات التي توقع عند اهمال الجهات المذكورة في مراعاة ما ينص عليه من مواعيد واجراءات بشرط الا تتجاوز العقوبة غرامة قدرها مائة دينار .

المحددة لنظر الدعوى جميع المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة .

وعلى المدعى عليه ان يودع مستنداته ومذكرة بدفائه في الجلسة الثانية على الأكثر .

مادة (٤٧)

تقيد ادارة الكتاب الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك وتحدد تاريخ الجلسة المحددة لنظرها . ويسلم اصل الصحيفة وصورها الى مندوب الاعلان لاعلانها ورد الأصل اليها .

ومع ذلك يجوز في غير دعاوى الاسترداد واشكالات التنفيذ الوقتية أن يسلم للمدعى - متى طلب ذلك - أصل الصحيفة وصورها ليتولى تقديمها الى مندوب الاعلان لاعلانها ورد الأصل الى المدعى ليقوم باعادته الى ادارة الكتاب .

مادة (٤٨)

ميعاد الحضور أمام المجاكم الجزئية والكلية والاستئناف خمسة أيام ، ويجوز في حالة الضرورة نقص هذا الميعاد الى يومين .

وميعاد الحضور في الدعاوى المستعجلة ، سواء أمام قاضي الامور المستعجلة أو أمام محكمة الموضوع ، أربع وعشرون ساعة ويجوز في حالة الضرورة نقص هذا الميعاد من ساعة الى ساعة بشرط أن يحصل الاعلان للخصم نفسه الا اذا كانت الدعوى من الدعاوى البحرية .

ويكون نقص المواعيد في الأحوال المتقدمة بأذن من قاضي الامور الوقتية وتعلن صورته للخصم مع صحيفة الدعوى . ولا يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد الحضور ، وذلك بغير اخلال بحق المعلن اليه في التأجيل لاستكمال الميعاد .

مادة (٤٩)

يجوز بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال تسعين يوما من تاريخ تقديم الصحيفة الى ادارة الكتاب وكان ذلك راجعا الى فعل المدعى .

مادة (٥٠)

إذا رفعت الدعوى خلال ستة أشهر من وفاة المورث جاز للمدعى ايداع صحيفتها ادارة الكتاب واعلانها الى ورثته جملة بصفاتهم دون ذكر اسمائهم ، وذلك في آخر موطن كان لمورثهم . ويجب على المدعى اعادة اعلان صحيفة الدعوى لجميع

مادة (٥٨)

لا يجوز لاحد القضاة ولا للنائب العام ولا لاحد اعضاء النيابة ولا لاحد من العاملين بالمحاكم أن يكون وكيلاً عن الخصوم في الحضور أو المرافعة سواء أكان بالمشافهة أم بالكتابة أم بالافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع هو لها والا كان العمل باطلاً .

ولكن يجوز لهم ذلك عن ممثلونهم قانوناً وعن زوجاتهم وأصولهم وفروعهم الى الدرجة الثانية .

الفصل الثاني - الغياب

مادة (٥٩)

إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه في أول جلسة أو في أية جلسة أخرى حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها وذلك بعد التحقق من صحة الاعلان . وتقرر المحكمة شطب الدعوى إذا حضر الطرفان واتفقا على الشطب .

وتعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يعلن أحد الخصوم الخصم الآخر بالسير في الدعوى خلال تسعين يوماً من شطبها .

وتحكم المحكمة في الدعوى إذا تخلف المدعى أو المدعون أو بعضهم في الجلسة الاولى أو في أية جلسة أخرى مع ثبوت العلم بها قانوناً وحضر المدعى عليه .

مادة (٦٠)

في الدعاوى التي يصدر الحكم فيها نهائياً إذا تخلف المدعى عليه وحده عن الحضور في الجلسة الاولى أو عن تقديم مذكرة بدفاعه ولم يكن قد أعلن لشخصه وجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة تالية يعلنه بها المدعى .

وإذا تعدد المدعى عليهم - في الدعاوى سالفه الذكر - وكان البعض قد أعلن لشخصه والبعض الآخر لم يعلن لشخصه وتخلفوا جميعاً عن الحضور في الجلسة الاولى أو عن تقديم مذكرة بالدفاع أو تخلف عن ذلك من لم يعلن لشخصه وجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة تالية يعلن المدعى بها من لم يعلن لشخصه من الفائين .

مادة (٦١)

لا يجوز للمدعى أن يبدى في الجلسة التي تخلف فيها خصمه طلبات جديدة أو أن يعدل في الطلبات الاولى ، ما لم يكن التعديل متمحضاً لمصلحة المدعى عليه وغير مؤثر في أي حق من حقوقه . كما لا يجوز للمدعى عليه أن يطلب في غيبة المدعى الحكم عليه بطلب ما .

الباب الثالث

حضور الخصوم وغيابهم

الفصل الأول - الحضور والتوكيل بالخصومة

مادة (٥٤)

يحضر الخصوم بأنفسهم في اليوم المعين لنظر الدعوى أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامين . وللمحكمة أن تقبل وكيلاً عنهم من يختارونه ممن تربطه بهم رابطة الزوجية أو القرابة أو المصاهرة الى الدرجة الرابعة .

ويجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله ، ويكفي في اثبات التوكيل أن يقدم ورقة بذلك ، فإن كانت غير رسمية وجب أن يكون مصدقاً على توقيع الموكل .

ويجوز أن يعطى التوكيل في الجلسة بتقرير يدون في محضرها وحينئذ يقوم التقرير مقام التصديق على التوقيع . وإذا تعدد الوكلاء جاز لاحدهم الاقتراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص التوكيل .

مادة (٥٥)

بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبراً في اعلان الاوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها ولا يحول اعتزال الوكيل أو عزله دون سير الاجراءات في مواجهته الا اذا أعلن الخصم الآخر بتعيين بدله أو بعزم الموكل على مباشرة الدعوى بنفسه .

ولا يجوز للوكيل أن يعتزل الوكالة في وقت غير لائق .

مادة (٥٦)

التوكيل بالخصومة يخول الوكيل سلطة القيام بالاعمال والاجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها ، واتخاذ الاجراءات التحفظية الى أن يصدر الحكم في موضوعها في درجة التقاضى التي وكل فيها ، واعلان هذا الحكم وقبض الرسوم والمصروفات ، وذلك بغير اخلال بما أوجب فيه القانون تفويضا خاصاً .

مادة (٥٧)

كل ما يقرره الوكيل في الجلسة بحضور موكله يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه الا اذا نفاه أثناء نظر القضية في ذات الجلسة . وإذا لم يحضر الموكل فلا يصح بغير تفويض خاص الاقرار بالحق المدعى به ، أو التنازل عنه ، أو الصلح أو التحكيم فيه ، أو قبول اليمين أو توجيهها أو ردها ، أو ترك الخصومة ، أو التنازل عن الحكم كلياً أو جزئياً ، أو عن طريق من طرق الطعن فيه ، أو رفع الحجز ، أو ترك التأمينات مع بقاء الدين ، أو الادعاء بالتزوير ، أو رد القاضى ، أو الخبير ، أو العرض الحقيقي أو قبوله أو أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصاً .

وللمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بمحو العبارات الجارحة أو المخالفة للاداب أو النظام العام من أية ورقة من أوراق المرافعات أو المذكرات .

مادة (٦٨)

للمحكمة أن تسمح للخصوم أثناء سير الدعوى بتقديم مستندات أو مذكرات أو وسائل اثبات جديدة .
ويجوز لها عند حجز الدعوى للحكم أن تسمح بتقديم مستندات أو مذكرات ختامية في المواعيد التي تحددها .
وتقدم مذكرات الخصوم باياداعها ادارة الكتاب أو بالتأشير على النسخة الاصلية من الخصم أو وكيله بما يفيد تسلمه لصورتها .

مادة (٦٩)

اذا قدم أحد طرفي الخصومة مستندا كان في امكانه تقديمه في المواعيد المنصوص عليها في المادة (٤٦) وترتب على ذلك تأجيل الفصل في الدعوى ، ولم يكن ثمة سبب آخر لتأجيلها ، حكمت المحكمة عليه بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا .
ومع ذلك يجوز لاي من الطرفين أن يقدم مستندات ردا على دفاع خصمه أو دفعه أو طلباته العارضة .

مادة (٧٠)

يجوز للمحكمة أن تلزم من يتخلف من الخصوم عن ايداع المستندات أو عن القيام بأي اجراء من اجراءات المرافعات في الميعاد الذي حددته له بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا ، وذلك بقرار غير قابل للطعن يثبت في محضر الجلسة له ما للاحكام من قوة تنفيذية . ويجوز للمحكمة أن تقيل المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها اذا أبدى عذرا مقبولا .

ويجوز لها في الحالات المشار اليها بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تجاوز ستة أشهر وذلك ما لم يعترض المدعى عليه ان كان حاضرا . واذا مضت مدة الوقف دون أن ينفذ المدعى ما أوقفت الدعوى من أجله جاز للمحكمة الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ما لم يعترض المدعى عليه ان كان حاضرا .

مادة (٧١)

يكون تنفيذ حكم الغرامة الصادر وفق أحكام المادتين السابقتين بعد اخطار المحكوم عليه بكتاب مسجل من ادارة الكتاب مرفقا به صورة من منطوق هذا الحكم .

مادة (٧٢)

فيما عدا حالة الضرورة ، لا يجوز للمحكمة تأجيل الدعوى لمدة تزيد على ثلاثة أسابيع في كل مرة أو التأجيل أكثر من مرة لسبب واحد يرجع الى أحد الخصوم .

مادة (٦٢)

اذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل الدعوى الى جلسة تالية يعلنه بها المدعى .

واذا تبينت عند غياب المدعى عدم علمه بالجلسة قانونا وجب عليها تأجيل الدعوى الى جلسة تالية تعلنه بها ادارة الكتاب .

مادة (٦٣)

اذا حضر الخصم الغائب قبل انتهاء الجلسة ، اعتبر كل حكم صدر عليه فيها كأن لم يكن .

الباب الرابع

نظام الجلسة ونظر الدعوى

مادة (٦٤)

تكون المرافعة علنية الا اذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم اجراءها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للاداب أو لحرمة الاسرة .

مادة (٦٥)

ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها ، وهو الذي يتولى توجيه الاسئلة الى الخصوم والشهود ، وللأعضاء الجالسين معه أن يطلبوا منه توجيه ما يرون توجيهه من أسئلة .
ولرئيس الجلسة أن يخرج من القاعة من يخل بالنظام ، فان لم يمثل كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرين دينارا ويكون حكمها بذلك نهائيا .

فاذا كان الاخلال قد وقع ممن يؤدون وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع أثناء انعقاد الجلسة ما للرئيس الاداري توقيعه من الجزاءات التأديبية .

وللمحكمة الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره بناء على الفقرتين السابقتين .

مادة (٦٦)

يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها وبما يرى اتخاذ من اجراءات التحقيق ، ثم يأمر باحالة الاوراق الى سلطة التحقيق والتصرف والادعاء لاجراء ما يلزم فيها ، وله اذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه الجريمة .

مادة (٦٧)

تبدأ المحكمة بالسعي في الصلح بين الخصوم فاذا لم يتم الصلح أمرت باثبات ما يبيد الخصوم أو وكلاؤهم شفاها من طلبات أو دفعوع في محضر الجلسة . ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم .

الباب الخامس**الدفع والطبقات العارضة****الفصل الاول - الدفع****مادة (٧٧)**

الدفع باحالة الدعوى الى محكمة أخرى للارتباط ،
والدفع بالبطلان غير المتصل بالنظام العام ، وسائر الدفع
المتعلقة بالاجراءات غير المتصلة بالنظام العام ، يجب ابدؤها
معا قبل ابداء أي دفع اجرائي آخر ، أو طلب أو دفاع في
الدعوى ، أو دفع بعدم القبول ، والا سقط الحق فيما لم يبد منها .
لما يسقط حق الطاعن في هذه الدفع اذا لم ييدها في صحيفة
الطعن .

ويجب ابداء جميع الوجوه التي يبنى عليها الدفع المتعلق
بالاجراءات غير المتصل بالنظام العام معا والا سقط الحق فيما
لم يبد منها .

مادة (٧٨)

الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب
نوع الدعوى أو قيمتها يجوز ابدؤها في أية حالة كانت عليها
الدعوى ، وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .

وإذا قضت المحكمة بعدم الاختصاص بسبب نوع
الدعوى أو قيمتها وجب عليها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها
الى المحكمة المختصة . وعليها أن تحدد للخصوم الجلسة التي
يحضرون فيها أمام المحكمة المحال اليها الدعوى . ويعتبر
النطق بالحكم بمثابة اعلان للخصوم بالجلسة المحددة .

وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

مادة (٧٩)

يجوز ابداء الدفع بالاحالة للارتباط أمام أي من المحكمتين
وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

وإذا حكمت المحكمة بالاحالة تعين عليها أن تحدد للخصوم
الجلسة التي يحضرون فيها أمام المحكمة المحال اليها الدعوى .
ويعتبر النطق بالحكم بمثابة اعلان للخصوم بالجلسة المحددة .

مادة (٨٠)

بطلان اعلان صحف دعاوى وأوراق التكليف بالحضور
الناشئ عن عيب في الاعلان ، أو في بيان المحكمة ، أو في
تاريخ الجلسة ، يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة المحددة
في هذا الاعلان أو بإيداع مذكرة بدفاعه .

مادة (٨١)

الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابدؤها في أية حالة تكون
عليها الدعوى .

ويعتبر النطق بقرار التأجيل اعلانا للخصوم بالموعد
الجديد ، وذلك ما لم يمتنع سير الجلسات المذكورة سيرا
متسلسلا لاي سبب من الاسباب فعندئذ يجب على ادارة
الكتاب اخبار الخصوم بالموعد الجديد بكتاب مسجل .

ولا يجوز حجز القضية للحكم لمدة تزيد على أربعة
أسابيع . وإذا أعيدت القضية للرافعة وجب أن يكون ذلك
لاسباب جدية تثبت في محضر الجلسة .

مادة (٧٣)

للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة ، في أية حالة تكون
عليها الدعوى ، اثبات ما اتفقوا عليه من صلح أو أي اتفاق
آخر في محضر الجلسة ويوقع عليه منهم أو من وكلائهم . فإذا
كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه ، الحق الاتفاق المكتوب بمحضر
الجلسة وأثبت محتواه فيه . ويكون لمحضر الجلسة في
الحالين قوة السند التنفيذي ، وتعطى صورته وفقا للقواعد
المقررة لتسليم صورة الاحكام .

مادة (٧٤)

في أحوال تطبيق قانون اجنبي يجوز للمحكمة أن تكلف
الخصوم بتقديم النصوص التي يستندون اليها مشفوعة بترجمة
رسمية من وزارة العدل أو بترجمة من الجهة التي تحددها
المحكمة .

وإذا قدم أحد الخصوم مستندات محررة بلغة اجنبية
وجب أن يرفق بها ترجمة رسمية أو ترجمة عرفية لا يعترض
عليها خصمه أو ترجمة من الجهة التي تحددها المحكمة ،
وللمحكمة في جميع الاحوال أن تكلف الخصوم بتقديم ترجمة
رسمية .

مادة (٧٥)

يجب أن يحضر مع القاضى في الجلسات وفي جميع
اجراءات الاثبات كاتب يتولى تحرير المحضر والتوقيع عليه مع
القاضى ، والا كان العمل باطلا .

مادة (٧٦)

تحدد بقرار من وزير العدل الاجراءات التي يتبعها موظفو
المحاكم لتنفيذ قرارات المحكمة والجزاءات التأديبية والعقوبات
التي توقع عند مخالفتهم تلك الاجراءات بشرط ألا تتجاوز
العقوبة غرامة قدرها مائة دينار .

• وإذا رأت محكمة الدرجة الاولى أن الدفع بعدم قبول الدعوى لا تنفأ صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة .

• وإذا كانت الدعوى مرفوعة على جهة حكومية أو شخص اعتبارى عام انسحب اثر التصحيح الى يوم رفع الدعوى ، ولو تم التصحيح بعد الميعاد المقرر لرفعها .

مادة (٨٢)

• الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .

مادة (٨٣)

• تحكم المحكمة في الدفع على استقلال ما لم تأمر بضمها الى الموضوع ، وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به في كل من الدفع والموضوع .

الفصل الثاني - الطلبات العارضة

مادة (٨٤)

• الطلبات العارضة هي التي يوجهها المدعى الى المدعى عليه وهي الطلبات الاضافية ، أو يوجهها المدعى عليه الى المدعى وهي دعاوى المدعى عليه ، أو يوجهها أيهما الى الغير وهي اختصام الغير ، أو يوجهها الغير الى أيهما وهي التدخل . ويجوز للمحكمة أن تأمر بإدخال الغير على الوجه المبين في المادة (٨٨) .

مادة (٨٥)

• للمدعى أو المدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة ما يكون مرتبطا بالطلب الاصلى ارتباطا يجعل من حسن سير العدالة نظرهما معا .

• وتقدم هذه الطلبات الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، أو بمذكرة توجه وفق الاوضاع العادية ، أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها .

مادة (٨٦)

• للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصامه فيها عند رفعها ، وله أن يدخل ضامناً فيها متى قام سبب موجب للضمان ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة مواعيد الحضور ، كما يجوز حصوله في الجلسة اذا حضر المطلوب ادخاله ووافق أمام المحكمة على هذا الاجراء .

مادة (٨٧)

• يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضماً لاحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ،

• ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها .

مادة (٨٨)

• للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال من ترى ادخاله لمصلحة العدالة أو لاطهار الحقيقة . وتحدد المحكمة الجلسة التي يعلن اليها ، كما تعين من يقوم من الخصوم بإدخاله واعلانه لتلك الجلسة وذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى مع مراعاة مواعيد الحضور .

• كما يجوز للمحكمة أن تكلف ادارة الكتاب اعلان ملخص واف من طلبات الخصوم في الدعوى الى أي شخص ترى لمصلحة العدالة أو لاطهار الحقيقة أن يكون على علم بها .

مادة (٨٩)

• لا تقبل الطلبات العارضة بعد اقفال باب المرافعة . وتحكم المحكمة في الطلبات المذكورة مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك والا استبقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه .

الباب السادس

وقف الخصومة ، وانقطاعها ، وسقوطها ، وانقضاؤها بمضى المدة ، وتركها

الفصل الاول - وقف الخصومة وانقطاعها

مادة (٩٠)

• تأمر المحكمة بوقف الدعوى اذا رأت تعليق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف اياها الحكم . وبمجرد زوال سبب الوقف يكون لاي من الخصوم تعجيل الدعوى .

مادة (٩١)

• يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم ، ولا يكون لهذا الوقف اثر في أي ميعاد حتمى يكون القانون قد حدده لاجراء ما .

• واذا لم يعجل أحد الخصوم :ندعوى في ثمانية الايام التالية لنهاية الاجل - أيا كانت مدة الوقف - اعتبر المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً استئنافه .

مادة (٩٢)

• ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ، أو بفقده أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين الا اذا حدث شيء من ذلك بعد اقفال

المطلوب اسقاط الخصومة فيها . ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة .

مادة (٩٧)

متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف انتهائياً في جميع الأحوال . ومتى حكم بسقوط الخصومة في التماس إعادة النظر قبل الحكم بقبول التماس سقط طلب التماس نفسه . أما بعد الحكم بقبول التماس فتسرى القواعد الخاصة بالاستئناف أو بأول درجة حسب الأحوال .

مادة (٩٨)

تنقضى الخصومة - في جميع الأحوال - بمضى خمس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها .

مادة (٩٩)

يجوز للمدعى ترك الخصومة باعلان لخصمه ، أو بيان صريح في مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله مع اطلاق خصمه عليها ، أو بابداء الطلب شفويًا في الجلسة واثباته في المحضر .

ولا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه لدفاعه الا بقبوله . ومع ذلك لا يشترط هذا القبول اذا كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة أو باحالة القضية الى محكمة أخرى أو ببطلان صحيفة الدعوى أو بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها ، أو بغير ذلك من الدفوع التي يكون الغرض منها منع المحكمة من المضي في نظر الدعوى .

ويترتب على الترك الحكم على التارك بالمصروفات .

مادة (١٠٠)

اذا نزل الخصم - مع قيام الخصومة - عن اجراء أو ورقة من أوراق المرافعات صراحة أو ضمناً اعتبر الاجراء أو الورقة كأن لم تكن ، أما النزول عن الحكم فيستتبع النزول عن الحق الثابت به .

مادة (١٠١)

يترتب على الحكم بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة أو تركها زوال الاحكام الصادرة فيها باجراء الاثبات والغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى ولكنه لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ، ولا الاحكام القطعية الصادرة فيها ، ولا الاجراءات السابقة لتلك الاحكام أو الاقرارات الصادرة من الخصوم أو الايمان التي حلفوها .

على أن هذا لا يمنع الخصوم من التمسك باجراءات التحقيق وأعمال الخبرة التي تمت ، ما لم تكن باطلة في ذاتها .

باب المرافعة في الدعوى . واذا تعدد الخصوم قضت المحكمة باعتبار الخصومة منقطعة بالنسبة لمن قام به سبب الانقطاع وأجلت نظرها بالنسبة للباقيين .

ولا تنقطع الخصومة بوفاة وكيل الدعوى ولا بانقضاء وكالته بالتسحي أو بالعزل وللمحكمة أن تمنح اجلاً مناسباً للخصم الذي توفي وكيله أو انقضت وكالته اذا كان قد عين له وكيلًا جديدًا خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقضاء الوكالة الاولى .

ويترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصم الذي قام به سبب الانقطاع ، وبطلان جميع الاجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع .

مادة (٩٣)

تستأنف الدعوى سيرها بالنسبة للخصم الذي قام به سبب الانقطاع بتكليف بالحضور يعلن الى من يقوم مقام من توفي أو فقد اهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بتكليف يعلن الى هذا الطرف بناء على طلب أولئك ، وكذلك تستأنف الدعوى سيرها اذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها وورثة المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهلية الخصومة أو مقام من زالت عنه الصفة وباشر السير فيها .

مادة (٩٤)

اذا حدث سبب من أسباب الانقطاع بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ، جاز للمحكمة أن تقضى فيها على موجب الاقوال والطلبات الختامية أو أن تفتح باب المرافعة بناء على طلب من قام مقام الذي توفي أو من فقد أهلية الخصومة أو من زالت صفته أو بناء على طلب الطرف الآخر .

الفصل الثاني - سقوط الخصومة وانقضاؤها بمضى المدة وتركها

مادة (٩٥)

لكل ذي مصلحة من الخصوم ، في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ، أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي ، ولا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع الا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى . وتسرى مدة سقوط الخصومة في حق جميع الاشخاص ، ولو كانوا عديمي الاهلية أو ناقصيها .

مادة (٩٦)

يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة - بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى - الى المحكمة المقامة أمامها الدعوى

الباب السابع

عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيتهم

مادة (١٠٢)

يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم في الاحوال الآتية :-

أ - اذا كان زوجاً لأحد الخصوم أو كان قريباً أو صهرًا لـ الى الدرجة الرابعة .

ب - اذا كان له أو لزوجته خصومه قائمة مع أحد الخصوم أو مع زوجه .

ج - اذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو وصيًا عليه أو قيمياً أو مظلوناً وراثته له أو كان زوجاً لوصي أحد الخصوم أو القيم عليه أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بهذا الوصي أو القيم ، أو بأحد أعضاء مجلس ادارة الشركة المختصة أو أحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

د - اذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلًا عنه أو وصيًا أو قيمياً عليه مصلحة في الدعوى القائمة .

هـ - اذا كان بينه وبين أحد قضاة الدائرة صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة . أو كان بينه وبين ممثل النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الثانية .

و - اذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ، ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها .

ز - اذا رفع دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الاختصاص .

مادة (١٠٣)

يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الاحوال المشار اليها في المادة السابقة ولو تم باتفاق الخصوم . واذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من احدي دوائر التمييز جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة تمييز لا يكون فيها المستشار المتسبب في البطلان .

مادة (١٠٤)

يجوز رد القاضي لأحد الاسباب الآتية :-

أ - اذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها . أو اذا جدت لاحدهما خصومة مع أحد

الخصوم أو مع زوجه بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

ب - اذا كان لمطلقة التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجه ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده .

ج - اذا كان أحد الخصوم يعمل عنده .

د - اذا كان قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته ، أو كان قد تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده .

هـ - اذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجع معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .

مادة (١٠٥)

اذا كان القاضي غير صالح لنظر الدعوى أو قام به سبب للرد ، فعليه أن يخبر رئيس المحكمة للاذن له في التنحي . ويثبت هذا في محضر خاص يحفظ بالمحكمة .

ويجوز للقاضي - حتى لو كان صالحاً لنظر الدعوى ، ولم يقم به سبب للرد - اذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لاي سبب ، أن يعرض أمر تنحيه على رئيس المحكمة للنظر في اقراره على التنحي .

مادة (١٠٦)

اذا قام بالقاضي سبب للرد ولم ينتج ، جاز للخصم طلب رده . ويحصل الرد بتقرير في ادارة الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص ، ويرفق التوكيل بالتقرير . ويجب أن يشتمل تقرير الرد على أسبابه ، وان يرفق به ما يوجد من الاوراق المؤيدة له . ويتعين على طالب الرد أن يودع عند تقديم التقرير على سبيل الكفالة مبلغ مائة دينار وتتعدد الكفالة بتعدد القضاة المطلوب ردهم . ولا تقبل ادارة الكتاب تقرير الرد اذا لم يصحب بما يثبت ايداع الكفالة . ويكفي ايداع كفالة واحدة عن كل قاض في حالة تعدد طالبي الرد اذا قدموا طلبهم في تقرير واحد ولو اختلفت أسباب الرد . وتتصدر الكفالة بقوة القانون اذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بطلانه .

مادة (١٠٧)

يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفع أو دفاع في القضية ، والا سقط الحق فيه . ومع ذلك يجوز طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد ذلك ، أو اذا أثبت طالب الرد انه كان لا يعلم بها . وفي جميع الاحوال يسقط حق الخصم في طلب الرد اذا لم يحصل التقرير به قبل اقفال باب المرافعة في أول طلب رد

أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم رفع طلب الرد الى دائرة التمييز ، فان قضت بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الأصلية .

وإذا طلب رد مستشار أو أكثر من دائرة التمييز حكمت في هذا الطلب دائرة تمييز لا يكون هذا المستشار عضوا فيها . ولا يقبل طلب رد جميع مستشاري دوائر التمييز أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد .

مادة (١١١)

يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه المتعلق برد أحد قضاة المحكمة الجزئية أو الكلية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه انتهائيا . ويكون الاستئناف بتقرير في ادارة كتاب المحكمة الكلية في خمسة الايام التالية ليوم صدوره .

وترسل ادارة الكتاب من تلقاء نفسها تقرير الاستئناف وملف الرد الى محكمة الاستئناف العليا ، وذلك خلال ثلاثة الايام التالية لتقرير الاستئناف . وعلى ادارة كتاب محكمة الاستئناف العليا عرض الأوراق على رئيس هذه المحكمة لاحالة الاستئناف على احدى دوائرها لتتظر فيه وتصدر حكمها على الوجه المبين في الفقرة الثالثة من المادة (١٠٨) . وعلى ادارة كتاب محكمة الاستئناف العليا اعادة ملف القضية الى المحكمة الكلية مرفقا به صورة من الحكم الاستئنافي ، وذلك خلال اليومين التاليين ليوم النطق بهذا الحكم .

الباب الثامن

الاحكام

الفصل الأول - اصدار الاحكام

مادة (١١٢)

تكون المداولة في الاحكام سرية بين القضاة مجتمعين . ولا يجوز أن يشترك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة . وتصدر الاحكام بأغلبية الآراء فاذا لم تتوفر الأغلبية وتشعبت الآراء لاكثر من رأيين وجب أن ينضم الفريق الأقل عددا أو الفريق الذي يضم أحدث القضاة لاحد الرأيين الصادرين من الأكثر عددا وذلك بعد أخذ الآراء مرة ثانية . ويجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فاذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يكون قد وقع على مسودة الحكم .

مادة (١١٣)

لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم الا بحضور الخصم الآخر ، وكذلك لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .

مقدم في الدعوى متى كان قد اخطر بالجلسة المحددة لنظره وكانت أسباب الرد قائمة ومعلومة له حتى اقفال باب المرافعة .

مادة (١٠٨)

يجب على ادارة الكتاب رفع تقرير الرد الى رئيس المحكمة . وإذا كان المطلوب رده ، هو الرئيس رفع التقرير الى من يقوم مقامه . وعلى من رفع اليه التقرير أن يطلع القاضي المطلوب رده على التقرير فورا .

وعلى القاضي أن يجيب بالكتابة على وقائع الرد وأسبابه خلال أربعة الايام التالية لاطلاعه . فاذا لم يجب خلال هذا الميعاد أو اعترف بأسباب الرد ، وكانت هذه الأسباب تصلح قانونا للرد ، أصدر رئيس المحكمة امرا بتمنيه .

وإذا أجاب القاضي على أسباب الرد ولم يعترف بسبب يصلح قانونا لرده ، عين من رفع اليه التقرير الدائرة التي تتولى نظر الرد وحدد تاريخ نظره امامها . وعلى ادارة الكتاب اخطار طالب الرد والقاضي بهذا التاريخ كما يخطر به أيضا باقى الخصوم في الدعوى الاصلية وذلك لتقديم ما قد يكون لديهم من طلبات رد طبقا للمادة السابقة . وعلى الدائرة المذكورة أن تقوم بتحقيق طلب الرد في غرفة المشورة ، ثم تحكم بعد سماع أقوال طالب الرد وملاحظات القاضي عند الاقتضاء أو اذا طلب ذلك . ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ولا توجيه اليمين اليه .

وعلى رئيس المحكمة - أو من يقوم مقامه حسب الاحوال - في حالة تقديم طلبات رد قبل اقفال باب المرافعة في طلب الرد الاول ، أن يحيل هذه الطلبات الى الدائرة ذاتها المنظور امامها ذلك الطلب لتقضى فيها جميعا بحكم واحد .

ويتعين السير في اجراءات طلب الرد والفصل فيه ولو قرر رافعه التنازل عنه .

ويصدر الحكم في طلب الرد في جلسة علنية .

مادة (١٠٩)

يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيه نهائيا ومع ذلك يجوز للمحكمة - في حالة الاستعجال ، وبناء على طلب الخصم الآخر - ندب قاض بدلا ممن طلب رده ، كما يجوز طلب الندب اذا صدر الحكم الابتدائي برفض طلب الرد وطعن فيه بالاستئناف .

مادة (١١٠)

اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة الكلية أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم ، رفع طلب الرد واجابات القضاة عليه لمحكمة الاستئناف العليا ، فان قضت بقبوله نظرت الدعوى للحكم في موضوعها حكما انتهائيا .

وإذا طلب رد جميع مستشاري دوائر الاستئناف العليا

مادة (١١٤)

متى تمت المرافعة في الدعوى ، قضت المحكمة فيها ، أو أجلت اصدار الحكم الى جلسة أخرى قريبة تحددها ، ولا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم بعدئذ أكثر من مرتين .
وكلما حددت المحكمة جلسة للنطق بالحكم فلا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم أو إعادة القضية للمرافعة الا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ويثبت في محضرها ويعتبر النطق بهذا القرار اعلانا للخصوم بالموعد الجديد ، وذلك ما لم يمتنع سير الجلسات المذكورة سيرا متسلسلا لأي سبب من الأسباب فعندئذ يجب على ادارة الكتاب اخبار الخصوم بالموعد الجديد بكتاب مسجل .

مادة (١١٥)

ينطق بالحكم بتلاوة منطوقه في جلسة علنية .
ويجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة . كما يجب أن تودع مسودة الحكم المشتمة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم والا كان باطلا . وتحفظ هذه المسودة بالملف ولا تعطي منها صور ، ولكن يجوز للخصوم الاطلاع عليها الى حين اتمام نسخة الحكم الأصلية .
ومع ذلك فلا ضرورة لاشتمال الحكم على أسباب اذا صدر من محكمة أول درجة باجابة كل طلبات المدعى وكان المدعى عليه لم يمثل في الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه .
ولا يعتبر رفض شمول الحكم بالنفاذ المعجل رفضا لبعض الطلبات في حكم الفقرة السابقة .

مادة (١١٦)

يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ اصداره ومكانه وما اذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا النطق به وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ان كان وأسماء الخصوم بالكامل وصفاتهم وموطن كل منهم أو محل عمله وحضورهم أو غيابهم .
كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري ورأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه .

والقصور في أسباب الحكم الواقعية ، والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم .

مادة (١١٧)

يوقع رئيس الجلسة وكاتبها على نسخة الحكم الأصلية

المشتمة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق وذلك في ظرف ثلاثة أيام من ايداع المسودة وتحفظ تلك النسخة فورا في ملف الدعوى ويسوغ اعطاء صورة بسيطة منها لأي شخص ولو لم يكن له شأن في الدعوى على الا تذكر فيها أسماء الخصوم أو صفاتهم .

واذا قام سبب يمنع رئيس الجلسة من التوقيع على نسخة الحكم الأصلية أو يعطل التوقيع على نحو ضار بالعدالة أو بمصالح الخصوم ، جاز أن يوقع عليها رئيس المحكمة أو من ينوب عنه .
واذا قام سبب مما ذكر بكتاب الجلسة ، جاز أن يوقع رئيس الكتاب بدلا منه ، ويثبت كل ذلك على هامش نسخة الحكم الأصلية .

مادة (١١٨)

تختم صورة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها بخاتم المحكمة ، ويوقعها الكاتب بعد أن يذيلها بالصيغة التنفيذية . ولا تسلم الا للخصم الذي له مصلحة في تنفيذ الحكم ، وبشرط أن يكون الحكم جائز التنفيذ .
واذا امتنعت ادارة الكتاب عن اعطاء الصورة التنفيذية الاولى جاز لطالبا أن يقدم عريضة الى قاضي الامور الوقتية بالمحكمة التي أصدرت الحكم ليصدر أمره فيها على ما هو مقرر في باب الأوامر على العرائض .
ولا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا اذا ضاعت الصورة الاولى أو تعذر استعمالها لسبب من الأسباب ، ويقدم طلب تسليمها بعريضة الى قاضي الامور الوقتية ليصدر أمره فيها على ما هو مقرر في فصل الأوامر على العرائض .

الفصل الثاني - مصروفات الدعوى

مادة (١١٩)

يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تقضى من تلقاء نفسها في مصروفات الدعوى . ويحكم بها - بما في ذلك مقابل أتعاب المحاماة - على الخصم المحكوم عليه في الدعوى .
واذا تعدد المحكوم عليهم قضى بقسمة المصروفات بينهم بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب ما تقدره المحكمة . ولا يلزمون بالتضامن في المصروفات الا اذا كانوا متضامنين في أصل التزامهم المقضى فيه .

ويحكم بمصروفات التدخل على المتدخل اذا كانت له طلبات مستقلة وحكم بعدم قبول تدخله أو برفض طلباته .

مادة (١٢٠)

اذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات ، جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصروفات ، أو الحكم بتقسيم المصروفات بينهما على حسب ما تقدره المحكمة ، أو الحكم بها جميعا على أحدهما .

مادة (١٢١)

يجوز للمحكمة أن تقضى بالزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات كلها أو بعضها إذا كان الحق مسلماً به من المحكوم عليه ، أو إذا كان المحكوم له قد تسبب في انفاق مصروفات لا فائدة فيها ، أو كان قد ترك خصمه على جهل بما كان في يده من المستندات القاطعة في الدعوى أو بمضمون هذه المستندات .

مادة (١٢٢)

إذا قصد من الدعوى أو الدفاع فيها مجرد الكيد جاز الحكم بالتعويض على من قصد ذلك .
وتختص بنظر هذا الطلب المحكمة التي نظرت الدعوى أو الدفاع الكيدي ويرفع إليها بطلب عارض أو بدعوى أصلية .

مادة (١٢٣)

تقدر مصروفات الدعوى بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له لرئيس الهيئة التي أصدرت الحكم . ويعلم هذا الأمر للمحكوم عليه بها . ولا يسرى عليه السقوط المقرر في المادة (١٦٣) .

ويجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من تقدير المصروفات الصادر بها هذا الأمر ، ويحصل التظلم أمام مندوب الاعلان عند اعلان الأمر ، وأما بتقرير في ادارة كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية الأيام التالية لاعلان الأمر . ويحدد مندوب الاعلان أو ادارة الكتاب - على حسب الأحوال - اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ، ويعلم الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة أيام .

الفصل الثالث - تصحيح الاحكام وتفسيرها

مادة (١٢٤)

يجوز للمحكمة - بقرار تصدره بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها - بغير مرافعة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة ، كتابية أو حسابية ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ، ويوقعه هو ورئيس الجلسة .
وإذا صدر القرار برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم نفسه . أما القرار الذي يصدر بالتصحيح فيجوز الطعن فيه على استقلال بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، وذلك إذا تسك الطاعن بأن القرار لم يقتصر على تصحيح اخطاء مادية بحتة .

مادة (١٢٥)

إذا وقع في منطوق الحكم غموض أو لبس ، جاز لأي من الخصوم أن يطلب إلى المحكمة التي أصدرته تفسيره ، ويقدم

الطلب بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

ويدون الكاتب الحكم الصادر بالتفسير على هامش نسخة الحكم الأصلية للحكم الأصلي . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً للحكم الأصلي ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية .

مادة (١٢٦)

إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بالحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه . ويكون ذلك خلال ستة أشهر من صيرورة الحكم باتاً .

الباب التاسع

طرق الطعن في الاحكام

الفصل الأول - احكام عامة

مادة (١٢٧)

لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، ولا يجوز ممن قبل الحكم صراحة أو ضمناً أو ممن قضى له بكل طلباته ، ما لم ينص القانون على غير ذلك .
ولا يجوز للمحكمة أن تسوى مركز الطاعن بالطعن المرفوع منه وحده .

مادة (١٢٨)

لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى بالخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية أو المستعجلة والأحكام الصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري .

مادة (١٢٩)

يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ اعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد امتناع سيرها سيرا متسلسلاً لأي سبب من الأسباب .

كما يبدأ الميعاد من تاريخ اعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة ولو بعد اقفال باب المرافعة ، وصدر الحكم دون اختتام من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته .

مادة (١٣٣)

لا يترتب على الطعن في الحكم وقف تنفيذه .
ومع ذلك يجوز للمحكمة المرفوع اليها الطعن أن تأمر ،
بناء على طلب الطاعن ، بوقف تنفيذ الحكم اذا كان يخشى
وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت أسباب الطعن في الحكم
مما يرجح معها الغاؤه .

ويجوز للمحكمة التي تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم
كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون ضده . وينسحب
الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على اجراءات التنفيذ التي
اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب
وقف التنفيذ .

مادة (١٣٤)

لا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يحتج به الا على من
رفع عليه .

على انه اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل
للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها
اختصاص اشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم
عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع
في الميعاد من أحد زملائه منضما اليه في طلباته فان لم يفعل
أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن . واذا رفع الطعن
على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد
فواته بالنسبة اليهم . واذا حكم ببطال الطعن المرفوع من
أحد المحكوم عليهم أو ضد أحد المحكوم لهم بطل الطعن
بالنسبة للجميع .

واذا رفع الطعن في الميعاد من الضامن أو طالب الضمان
في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية وكان دفاعهما فيها
واحدا ، جاز لمن فوت الميعاد منهما أو قبل الحكم أن يطعن
فيه منضما الى زميله . واذا رفع طعن على ايهما في الميعاد جاز
اختصاص الآخر ولو بعد فواته بالنسبة اليه .

مادة (١٣٥)

يجوز للطاعن أو للمطعون ضده أن يطلب من المحكمة التي
تنظر الطعن الحكم له بالتعويضات اذا كان الطعن أو طريق
السلوك فيه قد قصد به الكيد .

مادة (١٣٦)

تحدد بقرار من وزير العدل الاجراءات المنظمة لطلب
ملف الدعوى التي طعن في الحكم الصادر فيها ، وارساله الى
المحكمة أو الدائرة التي تنظر الطعن ، والمواعيد بالنسبة لمختلف
الدعاوى ، والاجراءات الخاصة باثبات علم الطاعن بتاريخ
الجلسة ، والميعاد الذي تلتزمه ادارة الكتاب في تحديد الجلسة ،
وذلك الذي يلتزمه مندوب الاعلان في اعلان صحيفة الطعن

ويكون اعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه
الأصلي أو محل عمله ، ويجرى الميعاد أيضا في حق من أعلن
الحكم .

ويترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط
الحق في الطعن ، وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها .

مادة (١٣٠)

يقف ميعاد الطعن ب وفاة المحكوم عليه أو يفقد أهليته
للتقاضي أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه ، ولا
يزول الوقف الا بعد اعلان الحكم الى الورثة في آخر موطن
كان لمورثهم أو اعلانه الى من يقوم مقام من فقد أهليته للتقاضي
أو زالت صفته .

مادة (١٣١)

اذا توفي المحكوم له أثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه رفع
الطعن و اعلانه الى ورثته جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم ،
وذلك في آخر موطن كان لمورثهم ، ويعاد بعد ذلك اعلان الطعن
لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن
كل منهم أو محل عمله قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في
الميعاد الذي تحدده المحكمة ل اعلان الورثة الذين لم يعلنوا
بالجلسة الاولى ولم يحضروها . واذا كانت الدعوى مستعجلة
اكتفى باعادة الاعلان الى الورثة الظاهرين .

واذا فقد المحكوم له أهلية التقاضي أثناء ميعاد الطعن
أو اذا زالت صفة من كان يباشر الخصومة عنه ، جاز رفع
الطعن و اعلانه الى من فقد أهليته أو زالت صفة من كان يباشر
الخصومة عنه ، ويعاد بعد ذلك اعلان الطعن الى من يقوم
مقام الخصم لشخصه أو في موطنه أو محل عمله قبل الجلسة
المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة وفق
ما تقدم .

مادة (١٣٢)

يكون اعلان الطعن لشخص الخصم ، أو في موطنه
الأصلي ، أو في محل عمله ، أو في موطنه المختار المين في ورقة
اعلان الحكم .

واذا كان المطعون ضده هو المدعى أو المستأنف ولم
يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى أو صحيفة الاستئناف
موطنه الأصلي ولا محل عمله ، ولم يتضح هذا البيان من
أوراق أخرى في الدعوى ، جاز اعلانه بالطعن في آخر موطن
مختار بينه في صحيفة افتتاح الدعوى أو صحيفة الاستئناف
أو أوراق الدعوى الاخرى . فان خلت الصحيفة والأوراق
الاخرى من الموطن المختار أيضا جرى اعلانه - بالتطبيق
لأحكام الفقرة الاولى من المادة (١٦) - في ادارة كتاب
المحكمة المرفوع اليها الطعن .

مادة (١٤٠)

تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا لأحكام المواد (من ٣٧ حتى ٤٤) ولا تحسب في هذا التقدير الطلبات غير المتنازع فيها ولا المبالغ المعروضة عرضا حقيقيا .
وفي حالة تقديم طلب عارض من المدعى عليه يكون التقدير على أساس الأكبر قيمة من الطرفين : الأصلي أو العارض ، ما لم يكن الطلب العارض تعويضا عن رفع الدعوى الأصلية أو عن طريق السلوك فيها فتكون العبرة بالطلب الأصلي وحده .

ويراعى في تقدير نصاب استئناف الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع قيمة الدعوى .

مادة (١٤١)

ميعاد الاستئناف ثلاثون يوما ، ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المسائل المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة (١٤٢)

إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة زور أو بسبب عدم اظهار ورقة قاطعة في الدعوى احتجزها الخصم فلا يبدأ ميعاد استئنافه الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر بالتزوير فاعله أو حكم بشوته أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة التي احتجزت .

مادة (١٤٣)

يجوز للمستأنف عليه ، الى ما قبل اقفال باب المرافعة ، أن يرفع استئنافا مقابلا اما بالاجراءات المعتادة ، واما بمذكرة مشتملة على اسباب استئنافه واما بإبدائه شفويا في الجلسة في مواجهة الخصوم واثباته في محضر الجلسة .

ويعتبر الاستئناف المشار اليه في الفقرة السابقة استئنافا فرعيا إذا رفع بعد مضي ميعاد الاستئناف أو إذا كان رافعه قد قبل الحكم في وقت سابق على رفع الاستئناف الأصلي . ويتبع الاستئناف الفرعي الاستئناف الأصلي ويزول بزواله ، أما الاستئناف المقابل فلا يزول بزوال الاستئناف الأصلي أيا كانت الطريقة التي رفع بها .

مادة (١٤٤)

الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة الى ما رفع عنه الاستئناف فقط .

وتنظر المحكمة الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك لمحكمة الدرجة الاولى .

واجراءات تسليم صحيفته من ادارة الكتاب الى الطاعن وتسليم المستندات والمذكرات الى ادارة الكتاب واسترداد المستندات من الملف .

ويحدد القرار الجزاءات التأديبية والعقوبات التي توقع على من يخالف الاجراءات والمواعيد المشار اليها بشرط الا تتجاوز العقوبة غرامة قدرها مائة دينار .

الفصل الثاني - الاستئناف

مادة (١٣٧)

يرفع الاستئناف بصحيفة تودع ادارة كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقا للاجراءات المقررة لرفع الدعوى . ويكون الميعاد المنصوص عليه في المادة (٤٩) ثلاثين يوما . ويجب أن تشتمل الصحيفة على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف والطلبات والا كانت باطلة .

ويتعين على المستأنف أن يودع عند تقديم الاستئناف على سبيل الكفالة عشرة دنانير اذا كان الحكم المستأنف صادرا من محكمة جزئية وعشرين دينارا اذا كان صادرا من المحكمة الكلية . ولا تقبل ادارة الكتاب صحيفة الاستئناف اذا لم تصحب بما يثبت ايداع الكفالة ، ويكفي ايداع كفالة واحدة في حالة تعدد المستأنفين اذا أقاموا استئنافهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن . وتعفى الحكومة من ايداع هذه الكفالة كما يعفى من ايداعها من يعفون من الرسوم القضائية . وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم قبول الاستئناف أو بعدم جوازه أو بسقوطه أو ببطلانه .

مادة (١٣٨)

للخصوم - في غير الاحوال المستثناءة في القانون - أن يستأنفوا أحكام محاكم الدرجة الاولى الصادرة في اختصاصها الابتدائي .

ويجوز - مع ذلك - استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى اذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى . وفي هذه الحالة يعتبر الحكم السابق مستأنفا بقوة القانون اذا لم يكن قد صار انتهائيا عند رفع الاستئناف .

ويجوز أيضا استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

مادة (١٣٩)

يجوز استئناف الاحكام الصادرة في المسائل المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرتها .

- ج - اذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .
- د - اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .
- هـ - اذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه لبعض .
- و - اذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية .

مادة (١٤٩)

ميعاد الالتماس ثلاثون يوما . ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات (أ و ب و ج) من المادة السابقة الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش ، أو الذي تم فيه الاقرار بالتزوير أو حكم بثبوته أو حكم فيه على شاهد الزور ، أو الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة . ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (و) من اليوم الذي يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا .

مادة (١٥٠)

يرفع التماس اعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بصحيفة تودع ادارة كتابها وفقا للاجراءات المقررة لرفع الدعوى . ويكون الميعاد المنصوص عليه في المادة (٤٩) ثلاثين يوما . ويجب أن تشتمل الصحيفة على بيان الحكم الملتمس فيه وأسباب الالتماس والا كانت باطلة .

ويتعين على رافع الالتماس ان يودع - عند تقديم صحيفته - على سبيل الكفالة عشرة دنانير اذا كان الحكم الملتمس فيه صادرا من محكمة جزئية أو المحكمة الكلية وعشرين دينارا اذا كان صادرا من محكمة الاستئناف العليا ، ولا تقبل ادارة الكتاب صحيفة الالتماس اذا لم تصحب بما يثبت ايداع الكفالة . ويكفي ايداع كفالة واحدة في حالة تعدد رافعي الالتماس اذا اقاموا التماسهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن ، وتعفى الحكومة من ايداع هذه الكفالة ، كما يعفى من ايداعها من يعفون من الرسوم القضائية . وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم قبول الطعن أو بعدم جوازه أو بسقوطه أو بطلانه أو برفضه .

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الالتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين اصدروا الحكم .

مادة (١٥١)

تفصل المحكمة أولا في جواز قبول الالتماس ، فاذا قبلته حددت جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة الى اعلان جديد . على انه يجوز لها أن تحكم في قبول الالتماس وفي الموضوع بحكم واحد اذا كان الخصوم قد قدموا أمامها طلباتهم في

ولا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف ، وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها . ومع ذلك يجوز أن يضاف الى الطلب الاصيل الاجور والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الاولى وما يزيد من التعويضات بعد تقديم هذه الطلبات . وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الاصيل على حاله تغيير سببه والاضافة اليه .

ولا يجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف . ولا يجوز التدخل فيه الا ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصوم ، أو ممن يعتبر الحكم المستأنف حجة عليه ويجوز له الاعتراض عليه وفقا للاحكام المقررة في هذا الشأن .

واستئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة .

مادة (١٤٥)

استئناف الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي يستتبع حتما استئناف الحكم الصادر في الطلب الاصيل ، وفي هذه الحالة يجب اختصام المحكوم له في الطلب الاصيل ولو بعد فوات الميعاد .

ويجب على المحكمة اذا الفت الحكم الصادر في الطلب الاصيل أن تعيد القضية الى محكمة الدرجة الاولى لتفصل في الطلب الاحتياطي .

مادة (١٤٦)

اذا ترك المستأنف الخصومة في الاستئناف قضت المحكمة في جميع الأحوال بقبول تركه للخصومة اذا نزل عن حقه في الاستئناف ، أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك .

مادة (١٤٧)

تسرى على الاستئناف القواعد والاجراءات التي تسرى على الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى ، ما لم ينص القانون على غير ذلك .

الفصل الثالث - التماس اعادة النظر

مادة (١٤٨)

للخصوم أن يلتمسوا اعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الآتية : -

- أ - اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم .
- ب - اذا كان الحكم قد بني على أوراق حصل بعد صدوره اقرار بتزويرها أو قضى بتزويرها ، أو بني على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها مزورة .

بعدم قبول الطعن أو بعدم جوازه أو بسقوطه أو بطلانه أو برفضه .

ويجب على الطاعن كذلك أن يودع مع الصحيفة المستندات التي تؤيد الطعن ما لم تكن مودعة ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، وله عند ايداع الصحيفة أن يودع معها مذكرة شارحة لاسباب الطعن على أن يرفق بها صوراً بقدر عدد الخصوم في الطعن .

وإذا بدا للطاعن أن هناك وجها لطلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً فيجب عليه ان يورده بصحيفة الطعن ، ويكون له بعد ذلك أن يقدم عريضة الى رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظر هذا الطلب ويعلن خصمه بها وبصحيفة الطعن ، وتقوم ادارة الكتاب باخطار النيابة العامة لتبدي رأيها في الجلسة .

مادة (١٥٤)

تقيد ادارة الكتاب الطعن يوم تقديم الصحيفة ومرفقاتها في السجل المعد لذلك وعليها في اليوم التالي على الأكثر أن تسلم أصل الصحيفة وصورها والمذكرة الشارحة ان وجدت الى ادارة التنفيذ لاعلانها ورد الأصل وعليها أيضاً أن تضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه بجميع مفرداتها .

وإذا بدا للمدعى عليه في الطعن أن يقدم دفاعاً كان عليه ان يودع ادارة الكتاب في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه بالطعن مذكرة بدفاعه وصوراً منها بقدر عدد الخصوم ، وله أن يرفق بها المستندات التي يرى تقديمها .

ولا يجوز قبول المذكرات أو المستندات التي يقدمها الخصوم بعد المواعيد المحددة لها ، وانما تحرر ادارة الكتاب محضراً يرفق بالملف ببيان ما يقدم منها وتاريخ تقديمها ومضمونها واسم من قدمها مع اثبات زدها اليه .

وترسل ادارة الكتاب ملف الطعن الى النيابة العامة مباشرة بعد انقضاء الميعاد المحدد لايداع مذكرة المدعى عليه في الطعن ، وعلى النيابة العامة أن تودع مذكرة بأقوالها في اسباب الطعن ، ولها ان وجدت انه يكفي في شأن الطعن ابداء الرأي شفاهة بالجلسة أن توشر على أوراق الملف بذلك ثم تعيده الى ادارة الكتاب .

وتعرض ادارة الكتاب الأوراق على رئيس المحكمة في موعد لا يتجاوز - لآي سبب كان - ستين يوماً من تاريخ ارسال الملف الى النيابة العامة ، وذلك ليؤشر رئيس المحكمة بتحديد جلسة لنظر الطعن . وتخطر ادارة الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل .

مادة (١٥٥)

إذا تبين عند نظر الطعن أن النيابة العامة لم تودع بالملف مذكرة بأقوالها أو توشر عليه باكتفائها بابداء الرأي شفاهة

الموضوع . ولا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات التي تناولها الالتماس . وإذا حكم بجواز الالتماس ترتب على ذلك وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً بقوة القانون الى أن تفصل المحكمة في موضوع الدعوى . وينسحب وقف التنفيذ على اجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له من تاريخ رفع الالتماس . ولا يجوز التماس اعادة النظر في الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو في الحكم في موضوع الدعوى بعد قبوله .

الفصل الرابع - الطعن بالتمييز

مادة (١٥٢)

للخصوم أن يطعنوا بالتمييز في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف العليا في الاحوال الآتية : -
أ - اذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

ب - اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .

وللخصوم ان يطعنوا بالتمييز أيضاً في أي حكم انتهائي - أيا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

مادة (١٥٣)

ميعاد الطعن بالتمييز ثلاثون يوماً .

ويرفع بصحيفة تودع ادارة كتاب محكمة الاستئناف العليا ، ويوقعها أحد المحامين ، وتشتمل - علاوة على البيانات المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ومحل عمله - على تعيين الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن ، وإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً ، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

ولا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها .

ويجب على الطاعن ان يودع - عند تقديم الطعن - على سبيل الكفالة خمسين ديناراً اذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة جزئية أو من المحكمة الكلية ومائة دينار اذا كان صادراً من محكمة الاستئناف العليا ، ولا تقبل ادارة الكتاب صحيفة الطعن اذا لم تصحب بما يثبت ايداع الكفالة ، ويكفي ايداع كفالة واحدة في حالة تعدد الطاعنين اذا اقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت اسباب الطعن . وتعفى الحكومة من ايداع هذه الكفالة كما يعفى من ايداعها من يعفون من الرسوم القضائية . وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم

بالجلسة ، أجلت المحكمة نظر الطعن الى جلسة أخرى لتودع النيابة العامة مذكرتها .
ويجوز للمحكمة أن تصرح للخصوم والنيابة العامة بإيداع مذكرات مكملة لمذكراتهم السابقة أو لاقوالهم الشفوية بالجلسة . كلما رأت وجها لذلك ، وتؤجل القضية عندئذ لجلسة أخرى وتحدد المواعيد التي يجب ايداع المذكرات فيها ، وتلتزم النيابة العامة بإيداع مذكرة بأقوالها ولو لم يودع الخصوم أية مذكرات .

مادة (١٥٦)

تفصل المحكمة في الطعن ولو في غيبة الخصوم .
وإذا قضت بتمييز الحكم المطعون فيه كان عليها ان تفصل في الموضوع ، الا اذا كانت قد ميزت الحكم بسبب مخالفته لقواعد الاختصاص فانها تقتصر على الفصل في مسألة الاختصاص مع تعيين المحكمة المختصة عند الاقتضاء .
ولا يجوز الطعن بأي طريق من طرق الطعن فيما تصدره المحكمة من الأحكام .

مادة (١٥٧)

تسرى على الطعن بالتمييز القواعد والاجراءات التي تسرى على الطعن بالاستئناف امام محكمة الاستئناف العليا فيما لا يتعارض مع نصوص هذا الفصل .

الباب العاشر

اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها

مادة (١٥٨)

يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ان يعترض على هذا الحكم بشرط اثبات غش من كان يمثله أو تواطئه أو اهماله الجسيم .
وكذلك يجوز للدائنين والمدينين المتضامنين وللدائنين والمدينين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدین آخر منهم .

مادة (١٥٩)

يرفع الاعتراض الى المحكمة التي أصدرت الحكم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى . ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم المعترض عليه وأسباب الاعتراض والا كانت باطلا .

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الاعتراض مؤلفة من نفس القضاة الذين اصدروا الحكم .

وعلى المعترض أن يودع - عند تقديم الاعتراض - على سبيل الكفالة عشرة دنانير اذا كان الحكم المعترض عليه صادرا من محكمة جزئية أو من المحكمة الكلية ، وعشرين دينارا اذا كان صادرا من محكمة الاستئناف العليا ، ولا تقبل ادارة الكتاب

مادة (١٦٠)

يجوز رفع الاعتراض على صورة طلب عارض تبعا للدعوى قائمة ، ما لم تكن المحكمة غير مختصة بذلك بسبب نوع الدعوى أو قيمتها أو كانت أدنى من المحكمة التي أصدرت الحكم ، فعندئذ لا يجوز الاعتراض الا بدعوى أصلية ترفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة (١٦١)

يبقى حق الاعتراض على الحكم ما لم ينقض حق المعترض بمضى المدة .

مادة (١٦٢)

الاعتراض على الحكم لا يوقف التنفيذ ، ما لم تأمر المحكمة المرفوع اليها بوقفه لأسباب جدية .

ويترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الدعوى على المحكمة من جديد وذلك بالنسبة لما يتناوله الاعتراض فقط .

وإذا قبلت المحكمة الاعتراض ، فلا يجوز لها أن تلغى الحكم المعترض عليه أو تعدله الا بالنسبة لاجزائه الضارة بالمعترض .

ولا يستفيد من الحكم الصادر في الاعتراض غير من رفعه .

الباب الحادي عشر

الأوامر على العرائض ، واوامر الأداء

الفصل الاول - الأوامر على العرائض

مادة (١٦٣)

في الاحوال التي يكون فيها للخصم وجه في استصدار أمر يقدم عريضة بطلبه الى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة المختصة أو الى رئيس الهيئة التي تنظر الدعوى وتكون هذه العريضة من نسختين متطابقتين ومشملة على وقائع الطلب وأسانيده وموطن الطالب ومحل عمله وتعيين موطن مختار له في الكويت اذا لم يكن له موطن أو محل عمل فيها ، وتشفع بالعريضة المستندات المؤيدة لها .

ويصدر القاضي أمره كتابة على احدى نسختي العريضة في اليوم التالي لتقديمها على الاكثر ، ولا يلزم ذكر الاسباب التي بنى عليها الأمر الا اذا كان مخالفا لأمر سبق صدوره

بالوفاء أقل من المطلوب في عريضة استصدار الامر بالاداء .
ويكفي في التكليف بالوفاء أن يحصل بكتاب مسجل .
ويصدر الامر بالاداء بناء على عريضة يقدمها الدائن
يرفق بها سند الدين وما يثبت حصول التكليف بوفائه .
ويبقى هذا السند في ادارة الكتاب الى أن يمضي ميعاد
التظلم . ويجب أن تحرر العريضة من نسختين متطابقتين
وأن تشتمل على بيانات صحيفة الدعوى المنصوص عليها
في المادة (٤٥) .

ويجب أن يصدر الامر على احدي نسختي العريضة
خلال ثلاثة أيام على الاكثر من تقديمها وأن يبين المبلغ
الواجب ادائه . كما يبين ما اذا كان صادرا في مادة تجارية .
وتعتبر العريضة سالفة الذكر منتجة لآثار رفع الدعوى
من تاريخ تقديمها ، ولو كانت المحكمة غير مختصة .

مادة (١٦٨)

إذا رأى القاضى عدم اجابة الطالب الى كل طلباته ، أو
رأى عدم اصدار الامر لاي سبب آخر ، وجب عليه أن
يمنتع عن اصدار الامر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام
المحكمة المختصة ، وعندئذ يقوم الطالب بتكليف المدين
بالحضور أمام المحكمة في الجلسة المحددة باعلان يتضمن
بيانات العريضة المشار اليها في المادة السابقة . ولا يعتبر رفض
شمول الامر بالنفذ المعجل رفضا لبعض الطلبات في حكم هذه
المادة .

مادة (١٦٩)

يعان المدين لشخصه أو في موطنه الاصلي أو محل
عمله بالعريضة وبالامر الصادر ضدد بالاداء . وتعتبر العريضة
والامر الصادر عليها بالاداء كأن لم تكن اذا لم يتم اعلانها
للمدين خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الامر .

مادة (١٧٠)

يجوز للمدين التظلم من الامر خلال ثلاثين يوما من
تاريخ اعلانه اليه ، ويحصل التظلم أمام المحكمة الجزئية
أو الكلية حسب الاحوال ، ويكون بالاجراءات المعتادة لرفع
الدعوى أمام المحكمة . ويجب أن يكون مسببا والا كان
باطلا . ويعتبر المتظلم في حكم المدعى . وتراعى عند نظر
التظلم القواعد والاجراءات المتبعة أمام محكمة الدرجة
الاولى .

ويجوز استئناف امر الاداء وفقا للقواعد والاجراءات
المتبعة لاستئناف الاحكام . ويبدأ ميعاد استئناف الامر
من تاريخ فوات ميعاد التظلم منه .

ويسقط الحق في التظلم من الامر اذا طعن المدين فيه
مباشرة بالاستئناف .

ف عندئذ يجب ذكر الأسباب التي اقتضت اصدار الامر الجديد
والا كان باطلا .

وتسلم ادارة الكتاب الطالب النسخة الثانية من عريضته
مكتوبا عليها صورة الامر ، وذلك في اليوم التالي لصدوره على
الاكثر .

ويسقط الامر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ
خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ولا يمنع هذا السقوط
من استصدار امر جديد .

مادة (١٦٤)

للطالب اذا صدر الامر برفض طلبه ، ولمن صدر عليه
الامر ، الحق في التظلم الى المحكمة المختصة الا اذا نص القانون
على خلاف ذلك ، وللخصم الذي صدر عليه الامر بدلا من
التظلم للمحكمة المختصة الحق في التظلم لنفس القاضى الامر ،
ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الاصلية أمام المحكمة .

ويكون التظلم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، ويجوز
رفعه على سبيل التبع للدعوى الاصلية وذلك بالاجراءات التي
ترفع بها الطلبات العارضة ، ويجب أن يكون التظلم مسببا والا
كان باطلا .

ويحكم في التظلم بتأييد الامر أو بتعديله أو بالغاءه .
ويكون هذا الحكم قابلا للطعن بطرق الطعن المقررة للاحكام .

مادة (١٦٥)

لتظلم من الامر لا يوقف تنفيذه .
ومع ذلك يجوز للمحكمة أو القاضى أن يأمر بوقف التنفيذ
مؤقتا وفقا لاحكام المادة (١٣٣) .

الفصل الثاني - اوامر الاداء

مادة (١٦٦)

استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوي ابتداء يجوز
اتباع الاحكام الواردة في المواد التالية اذا كان حق الدائن ثابتا
بالكتابة وحال الاداء وكان كل ما يطالب به ديننا من النقود معين
المقدار . ويجوز اتباع هذه الاحكام أيضا اذا كان صاحب
الحق دائنا بورقة تجارية واقتصر رجوعه على الساحب أو
المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لاحدهم . أما اذا أراد
الرجوع على غير هؤلاء وجب عليه اتباع القواعد العامة في رفع
الدعوى .

مادة (١٦٧)

على الدائن أن يكلف المدين أولا بالوفاء بميعاد خمسة
أيام على الاقل ثم يستصدر أمرا بالاداء من قاضى محكمة
المواد الجزئية أو رئيس الدائرة بالمحكمة الكلية حسب
الاحوال . ولا يجوز أن يكون الحق الوارد في التكليف

مانع من مباشرته له ، ولم يكن هناك اتفاق في هذا الشأن بين الخصوم عينت المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع من يلزم من المحكمين وذلك بناء على طلب أحد الخصوم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى . ويجب أن يكون عدد من تعيينهم المحكمة مساويا للعدد المتفق عليه بين الخصوم أو مكتملا له ، ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر بذلك بأى طريق من طرق الطعن .

مادة (١٧٦)

لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ، ولا الحكم منهم بصفة محكمين مصالحين ، الا اذا كانوا مذكورين بأسمائهم في الاتفاق على التحكيم .

مادة (١٧٧)

يجوز لوزارة العدل أن تشكل هيئة تحكيم أو أكثر تنعقد في مقر المحكمة الكلية أو أى مكان آخر يعينه رئيس الهيئة . وتكون رئاستها لمستشار أو قاضى تختاره الجمعية العمومية للمحكمة المختصة ، وعضويتها لاثنين من التجار أو ذوى التخصصات الاخرى ، يتم اختيارهما من الجداول المعدة في هذا الشأن وذلك وفق القواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل . ويقوم بأمانة سر الهيئة أحد موظفى المحكمة الكلية .

وتعرض عليها - بغير رسوم - المنازعات التى يتفق ذوو الشأن كتابة على عرضها عليها . وتسرى في شأنها القواعد المقررة في هذا الباب ، ومع ذلك يجوز لها أن تصدر الاحكام والاوامر المشار اليها في الفقرات أ ، ب ، ج من المادة (١٨٠) .

مادة (١٧٨)

مع عدم الاخلال بما نص عليه في المادة السابقة أو أى قانون آخر ، يشترط أن يقبل المحكم القيام بمهمته . ويثبت القبول كتابة .

وإذا تنحي المحكم - بغير سبب جدى - عن القيام بعمله بعد قبوله التحكيم ، جاز الحكم عليه بالتعويضات . ولا يجوز عزل المحكم الا بموافقة الخصوم جميعا .

ولا يجوز رده عن الحكم الا لاسباب تحدث أو تظهر بعد تعيين شخصه . ويطلب الرد لذات الاسباب التي يرد بها القاضى أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم . ويرفع طلب الرد الى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى خلال خمسة أيام من اخبار الخصم بتعيين المحكم ، أو من تاريخ حدوث سبب الرد أو علمه به اذا كان تاليا لاخباره بتعيين المحكم .

وفي جميع الاحوال لا يقبل طلب الرد اذا صدر حكم المحكمين أو أقفل باب المرافعة في القضية .

ولا يجوز أن يكون صدور أمر الاداء في غير الاحوال التي ينص عليها القانون سببا للتظلم منه أو استئنافه .

مادة (١٧١)

تسرى على أمر الاداء وعلى الحكم الصادر في التظلم منه القواعد الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الاحوال التي بينها القانون .

مادة (١٧٢)

اذا أراد الدائن في حكم المادة (١٦٦) توقيع حجز تحفظى أو حجز ما للمدين لدى الغير اتبعت الاجراءات العادية في الحجز المراد توقيعه وفي دعوى صحة الحجز .

الباب الثانى عشر

التحكيم

مادة (١٧٣)

يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد معين .

ولا يثبت التحكيم الا بالكتابة .

ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ، ولا يصح التحكيم الا ممن له أهلية التصرف في الحق محل النزاع .

ويجب أن يحدد موضوع النزاع في الاتفاق على التحكيم أو اثناء المرافعة ولو كان المحكم مفوضا بالصلح ، والا كان التحكيم باطلا .

ولا تختص المحاكم بنظر المنازعات التي اتفق على التحكيم في شأنها . ويجوز النزول عن الدفع بعدم الاختصاص صراحة أو ضمنا .

ولا يشمل التحكيم المسائل المستعجلة ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك .

مادة (١٧٤)

لا يجوز أن يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفلسا لم يرد اليه اعتباره .

وإذا تعدد المحكمون وجب في جميع الاحوال أن يكون عددهم وترا . كما يجب تعيين المحكم في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل .

مادة (١٧٥)

اذا وقع النزاع ولم يكن الخصوم قد اتفقوا على المحكمين أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل أو اعتزله أو عزل عنه أو حكم برده أو قام

ويقف الميعاد كلما أوقفت الخصومة أو انقطعت أمام المحكم ، ويستأنف سيره من تاريخ علم المحكم بزوال سبب الوقف أو الانقطاع . وإذا كان الباقي من الميعاد أقل من شهرين امتد الى شهرين .

مادة (١٨٢)

يصدر المحكم حكمه غير مقيد باجراءات المرافعات عدا ما نص عليه في هذا الباب . ومع ذلك يجوز للخصوم الاتفاق على اجراءات معينة يسير عليها المحكم .

ويكون حكم المحكم على مقتضى قواعد القانون الا اذا كان مفوضا بالصلح فلا يتقيد بهذه القواعد عدا ما تعلق منها بالنظام العام .

وتطبق القواعد الخاصة بالنفاذ المعجل على أحكام المحكمين .

ويجب أن يصدر حكم المحكم في الكويت ، والا اتبعت في شأنه القواعد المقررة لاحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي .

مادة (١٨٣)

يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء ، وتجب كتابته ، ويجب أن يشتمل بوجه خاص على صورة من الاتفاق على التحكيم ، وعلى ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره والمكان الذي صدر فيه وتوقيعات المحكمين . وإذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه . ويكون الحكم صحيحا اذا وقعته أغلبية المحكمين .

ويحرر الحكم باللغة العربية ما لم يتفق الخصوم على غير ذلك ، وعندئذ يتعين أن ترفق به عند ايداعه ترجمة رسمية .

ويعتبر الحكم صادرا من تاريخ توقيع المحكمين عليه بعد كتابته .

مادة (١٨٤)

يودع أصل الحكم - ولو كان صادرا باجراء من اجراءات التحقيق - مع أصل الاتفاق على التحكيم ادارة كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع خلال عشرة الايام التالية لصدور الحكم المنهي للخصومة .

ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الايداع .

مادة (١٨٥)

لا يكون حكم المحكم قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدره رئيس المحكمة التي أودع الحكم ادارة كتابها بناء على طلب أحد ذوى الشأن ، وذلك بعد الاطلاع على الحكم وعلى اتفاق التحكيم

ويجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه أيا كانت قيمة المنازعة المطروحة على الحكم .

مادة (١٧٩)

يقوم المحكم خلال ثلاثين يوما على الاكثر من قبول التحكيم باخطار الخصوم بتاريخ أول جلسة تحدد لنظر النزاع ، وبمكان انعقادها وذلك دون تقيد بالقواعد المقررة في هذا القانون للاعلان . ويحدد لهم موعدا لتقديم مستنداتهم ومذكراتهم وأوجه دفاعهم . ويجوز الحكم بناء على ما يقدمه جانب واحد اذا تخلف الآخر عن ذلك في الموعد المحدد .

وإذا تعدد المحكمون وجب أذ يتولوا مجتمعين اجراءات التحقيق وان يوقع كل منهم على المحاضر ، ما لم يجمعوا على ندب واحد منهم لاجراء معين ويشبتوا ندبه في محضر الجلسة ، أو كان اتفاق التحكيم يخول ذلك لاحدهم .

مادة (١٨٠)

تنقطع الخصومة أمام المحكم اذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة المقررة في هذا القانون . ويترتب على الانقطاع آثاره المقررة قانونا .

وإذا عرضت خلال التحكيم مسألة اولية تخرج عن ولاية المحكم أو طعن بتزوير ورقة أو اتخذت اجراءات جنائية عن تزويرها أو عن حادث جنائي آخر ، أوقف المحكم عمله حتى يصدر فيها حكم انتهائي . كما يوقف المحكم عمله للرجوع الى رئيس المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع لاجراء ما يأتي :-

أ - الحكم بالاجزاء المقرر قانونا على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع عن الاجابة .

ب - الحكم بتكليف الغير بابراز مستند في حوزته ضروري للحكم في التحكيم .

ج - الامر بالانابات القضائية .

مادة (١٨١)

اذا لم يشترط الخصوم في الاتفاق على التحكيم أجلا للحكم ، كان على المحكم أن يحكم خلال ستة أشهر من تاريخ اخطار طرفي الخصومة بجلسة التحكيم ، والا جاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع الى المحكمة ، أو المضي فيه أمامها اذا كان مرفوعا من قبل .

وإذا اختلفت تواريخ اخطار الخصوم بدأ الميعاد من تاريخ الاخطار الاخير .

وللخصوم الاتفاق - صراحة أو ضمنا - على مد الميعاد المحدد اتفاقا أو قانونا ، ولهم تفويض المحكم في مده الى أجل معين .

وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم قبول الدعوى أو بعدم جواز رفعها أو بسقوطها أو بطلانها أو برفضها .

وإذا حكمت المحكمة بطلان حكم المحكمين تعرضت لموضوع النزاع وقضت فيه .

مادة (١٨٨)

لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم المحكم .

ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر الدعوى أن تأمر بناء على طلب المدعى بوقف تنفيذ الحكم إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت أسباب البطلان مما يرجح معها القضاء بطلان الحكم .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المدعى عليه . وينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على اجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له من تاريخ طلب وقف التنفيذ .

الكتاب الثالث

التنفيذ

الباب الاول

احكام عامة

مادة (١٨٩)

ادارة التنفيذ :

يناط التنفيذ واعلاناته بادارة التنفيذ ما لم يعهد القانون بشئ من ذلك الى جهة أخرى .

ويندب لرئاسة هذه الادارة أحد رجال القضاء ، كما يندب لمعاونته قاض أو أكثر من قضاة المحكمة الكلية يقوم أقدمهم مقام الرئيس عند غيابه أو وجود مانع لديه .

ويباشر اجراءات التنفيذ واعلاناتها عدد من مأموري التنفيذ ومندوبي الاعلان . ويالحق بالادارة عدد كاف من الموظفين . كما يندب بها عدد من رجال الشرطة للمعاونة عند اتخاذ اجراءات التنفيذ واعلاناتها .

ولمدير الادارة الاشراف على جميع أعمال الادارة ومن يعمل بها من مأموري تنفيذ ومندوبي اعلان وموظفين ورجال شرطة . ويرجعون اليه في أعمالهم ويلتزمون بتوجيهاته .

وبعد التثبت من انتفاء موانع تنفيذه ، وانقضاء ميعاد الاستئناف اذا كان الحكم قابلاً له وغير مشمول بالنفاذ المعجل . ويوضع أمر التنفيذ بديل أصل الحكم .

مادة (١٨٦)

لا يجوز استئناف حكم المحكم الا اذا اتفق الخصوم قبل صدوره على خلاف ذلك . ويرفع الاستئناف عندئذ أمام المحكمة الكلية بهيئة استئنافية ، ويخضع للقواعد المقررة لاستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم ، ويبدأ ميعاده من ايداع أصل الحكم ادارة الكتاب وفقاً للمادة (١٨٤) .

ومع ذلك لا يكون الحكم قابلاً للاستئناف اذا كان المحكم مفوضاً بالصلح ، أو كان محكماً في الاستئناف ، أو كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة دينار ، أو كان الحكم صادراً من الهيئة المنصوص عليها في المادة (١٧٧) .

ويجوز لكل ذي شأن أن يطلب بطلان حكم المحكم الصادر نهائياً وذلك في الاحوال الآتية ولو اتفق قبل صدوره على خلاف ذلك : -

أ - اذا صدر بغير اتفاق تحكيم أو بناء على اتفاق تحكيم باطل أو سقط بتجاوز الميعاد أو اذا كان الحكم قد خرج عن حدود الاتفاق على التحكيم .

ب - اذا تحقق سبب من الاسباب التي يجوز من أجلها التماس اعادة النظر .

ج - اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .

مادة (١٨٧)

ترفع دعوى البطلان الى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى وذلك خلال ثلاثين يوماً من اعلان الحكم ، ويبدأ هذا الميعاد وفقاً لاحكام المادة (١٤٩) في الحالات التي يتحقق فيها سبب من الاسباب التي يجوز من أجلها التماس اعادة النظر .

ويجب أن تشتمل الصحيفة على أسباب البطلان ، والا كانت باطلة .

ويتعين على رافع الدعوى أن يودع عند تقديم صحيفتها على سبيل الكفالة عشرين ديناراً . ولا تقبل ادارة الكتاب صحيفة الدعوى اذا لم تصحب بما يثبت ايداع الكفالة . ويكفي ايداع كفالة واحدة في حالة تعدد المدعين اذا أقاموا دعواهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب البطلان . وتعفى الحكومة من ايداع هذه الكفالة كما يعفى من ايداعها من يعفون من الرسوم القضائية .

مادة (١٩٣)

- النفاذ المعجل واجب بقوة القانون في الاحوال الآتية :-
- الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي اصدرتها .
 - الاحكام الصادرة بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاع أو السكن أو تسليم الصغير أو رؤيته .
 - الاورام الصادرة على انعراض .
 - الاحكام الصادرة في المواد التجارية .

ويكون النفاذ المعجل في الحالات الواردة في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) بغير كفالة ما لم ينص في الحكم أو الامر على تقديم الكفالة ، أما الحالة الواردة في الفقرة (د) فيكون النفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة .

مادة (١٩٤)

- يجوز للمحكمة - بناء على طلب ذي الشأن - شمول حكمها بالنفاذ المعجل بكفالة أو بدونها في الاحوال الآتية :-
- إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام ولو نازع في نطاقه أو ادعى انقضاءه .
 - إذا كان الحكم قد صدر تنفيذاً لحكم سابق حائز لقوة الامر المقضى أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبيناً على سند رسمي لم يدع تزويره أو سند عرفي لم يجحد ، متى كان المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند .

ج - إذا كان الحكم صادراً لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به .

د - إذا كان الحكم صادراً بأداء أجور أو مرتبات أو تعويض ناشئ عن علاقة عمل .

هـ - إذا كان الحكم صادراً في احدى دعاوى الحيازة أو باخراج مستأجر العقار الذى انتهى عقده او فسخ ، أو كان صادراً باخراج شاغل العقار الذى لا سند له متى كان حق المدعى غير مجحود أو ثابتاً بسند رسمى .

و - في أية حالة أخرى ، اذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له ، على أن يبين ذلك في الحكم بياناً وافياً .

مادة (١٩٥)

- النفاذ المعجل - بقوة القانون أو بحكم المحكمة - يمتد أيضاً الى ملحقات الطلب الاصلي والى مصاريف الدعوى . ولا يجوز الاتفاق قبل صدور الحكم على شموله بالنفاذ المعجل في غير حالة من حالاته .

وله أن يصدر أوامر ولائية في الحالات التي يخوله فيها القانون سلطة اصدار هذه الاوامر . ويكون التظلم منها على الوجه الوارد في الفصل الخاص بالاورام على العرائض . وتعامل من حيث التظلم فيها كالاوامر الصادرة من رئيس المحكمة الكلية .

ويصدر بتنظيم ادارة التنفيذ قرار من وزير العدل .

مادة (١٩٠)

السند التنفيذي :

لا يجوز التنفيذ الجبرى الا بسند تنفيذى اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الاداء .

والسندات التنفيذية هي :-

أ - الاحكام والاورام .

ب - المحررات الموثقة ، ومحاضر الصلح التي تصدق عليها المحاكم .

ج - الاوراق الاخرى التي يعطيها القانون هذه الصفة . ولا يجوز التنفيذ - في غير الاحوال المستثناة بنص في القانون - الا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ الآتية :-

« يجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى كل سلطة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً للقانون » .

مادة (١٩١)

التنفيذ بمسودة الحكم :

يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الاحوال التي يكون فيها التأخير ضاراً ، أن تأمر - بناء على طلب صاحب الشأن - بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وبغير وضع صيغة تنفيذية عليه . وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة لمأمور التنفيذ الذي يردّها بعد الانتهاء من التنفيذ .

مادة (١٩٢)

الاحكام الجائز تنفيذها والنفاذ المعجل :

لا يجوز تنفيذ الاحكام جبراً ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزاً ، الا اذا كان النفاذ المعجل منصوصاً عليه في القانون أو مأموراً به في الحكم .

ومع ذلك يجوز بمقتضاها اتخاذ اجراءات تحفظية .

واذا قام المحكوم له بتنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل التزم بتعويض الضرر الذى يصيب المنفذ ضده لو ألغى الحكم بعد ذلك ، ولو كان طالب التنفيذ حسن النية .

تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الاجنبية :

مادة (١٩٩)

الاحكام والاوامر الصادرة في بلد اجنبي يجوز الامر بتنفيذها في الكويت بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الاحكام والاوامر الصادرة في الكويت .

ويطلب الامر بالتنفيذ أمام المحكمة الكلية بالاضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ولا يجوز الامر بالتنفيذ الا بعد التحقق مما يأتي : -

أ - أن الحكم أو الامر صادر من محكمة مختصة وفقا لقانون البلد الذي صدر فيه .

ب - ان الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم الاجنبي قد كلفوا الحضور ، ومثلوا تمثيلا صحيحا .

ج - أن الحكم او الامر حاز قوة الامر المقضى طبقا لقانون المحكمة التي أصدرته .

د - أنه لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محكمة بالكويت ولا يتضمن ما يخالف الآداب أو النظام العام في الكويت .

مادة (٢٠٠)

يسرى حكم المادة السابقة على أحكام المحكمين الصادرة في بلد اجنبي . ويجب أن يكون حكم المحكمين صادرا في مسألة يجوز التحكيم فيها طبقا للقانون الكويتي وقابلا للتنفيذ في البلد الذي صدر فيه .

مادة (٢٠١)

المحركات الموثقة في بلد اجنبي يجوز الامر بتنفيذها في الكويت بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ المحركات الموثقة في الكويت .

مادة (٢٠٢)

يطلب الامر بالتنفيذ المشار اليه في المادة السابقة بعريضة تقدم لمدير ادارة التنفيذ ، ولا يجوز الامر بالتنفيذ الا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لقابلية المحرر للتنفيذ وفقا لقانون البلد الذي تم توثيقه فيه ، ومن خلوه مما يخالف الآداب والنظام العام في الكويت .

مادة (٢٠٣)

لا تخل القواعد المنصوص عليها في المادتين السابقتين بأحكام المعاهدات بين دولة الكويت وبين غيرها من الدول في هذا الشأن .

مادة (١٩٦)

تنفيذ شرط الكفالة :

في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الامر الا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يقدم كفيلاً مقتدرا أو أن يودع خزانة ادارة التنفيذ مبلغا كافيا أو أوراق مالية كافية وبين أن يقبل ايداع ما يحصل من التنفيذ خزانة ادارة التنفيذ أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الامر الى حارس أمين .

مادة (١٩٧)

يقوم الملزم بالكفالة باعلان خياره أما على يد مأمور التنفيذ بورقة مستقلة واما ضمن اعلان السند التنفيذي أو ورقة التكليف بالوفاء .

ويجب في جميع الاحوال أن يتضمن الخيار تعيين موطن مختار في الكويت اطالب التنفيذ اذا لم يكن له موطن أو محل عمل فيها ، وذلك لتعلن اليه فيه الاوراق المتعلقة بالمنازعة في الكفالة .

وإذى الشأن خلال ثلاثة أيام من هذا الاعلان أن يرفع أمام المحكمة الجزئية دعوى ينازع فيها في اقتدار الكفيل أو أمانة الحارس أو في كفاية ما يودع . ويكون الحكم الصادر فيها انتهايا .

وإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أو رفعت ورفضت أخذ على الكفيل في ادارة التنفيذ التعهد بالكفالة أو على الحارس قبوله الحراسة ، ويكون المحضر المشتمل على تعهد الكفيل أو الحارس بمثابة سند تنفيذي قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده .

الاعتراض على الوصف أو النفاذ المعجل أو الكفالة في الحكم أو الامر :

مادة (١٩٨)

يجوز الاعتراض - بالاجراءات المعتادة لرفع الاستئناف أو التظلم - على الخطأ القانوني في وصف الحكم أو الامر أو في النفاذ المعجل أو الكفالة .

ويجوز ابداء هذا الاعتراض في الجلسة - ولو بعد فوات مواعيد الاستئناف أو التظلم - اثناء نظر الاستئناف أو التظلم المرفوع في الميعاد عن الحكم أو الامر ، ويحكم في الاعتراض - حكما وقتيا - مستقلا عن الموضوع .

ويرفع الاعتراض على الوصف بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم اذا كان نهائيا ووصفته خطأ بأنه ابتدائي .

اعلان السند التنفيذي :

مادة (٢٠٤)

يجب أن يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الاصلي أو في محل عمله ، والا كان باطلا .

ويجب أن تشتمل ورقة الاعلان على بيان المطلوب وتكليف المدين الوفاء به وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في دولة الكويت اذا لم يكن موطنه الاصلي أو محل عمله فيها .
وإذا كان السند التنفيذي هو عقد رسمي بفتح اعتماد وجب أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

وفي حالة التنفيذ باخلاء عقار او بتسليم أموال منقولة أو عقارية يجب أن يشتمل اعلان السند التنفيذي على تحديد كاف لهذه الاموال . واذا اشتمل السند التنفيذي على تحديد ميعاد للاخلاء أو التسليم وجب أن يتضمن الاعلان هذا الميعاد .

مادة (٢٠٥)

على مندوب الاعلان أو مأمور التنفيذ حسب الاحوال - عند اعلان السند التنفيذي أو في أية حالة كانت عليها الاجراءات - قبض الدين عند عرضه عليه مع اعطاء المخالصة وذلك دون حاجة الى تفويض خاص . واذا كان المعروض جزءا من الدين فعليه أن يقبضه ويستمر في التنفيذ بالنسبة للباقي .
وعليه - في حالة عدم وجود طالب التنفيذ - ايداع المبالغ التي قبضها خزانة ادارة التنفيذ على ذمة طالب التنفيذ في اليوم ذاته ، أو في اليوم التالي على الاكثر .

اجراءات التنفيذ :

مادة (٢٠٦)

يجرى التنفيذ بواسطة مأموري التنفيذ ، وهم ملزمون باجرائه في مواعيده متى طلب صاحب الشأن ذلك ولا يجوز لهم كسر الابواب أو فض الاقفال بالقوة لاجراء التنفيذ الا بحضور أحد رجال الشرطة ، ويجب ان يوقع هذا الاخير على محضر التنفيذ .

مادة (٢٠٧)

اذا وقعت مقاومة أو تعد على مأمور التنفيذ وجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية وان يطلب معونة القوة العامة .

مادة (٢٠٨)

من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من اجراءات التنفيذ .

واذا توفي المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الاجراءات بالنيابة عنه قبل البدء في التنفيذ أو قبل اتمامه فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته أو من يقوم مقامه الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ اعلانهم بالسند التنفيذي .

واذا توفي الدائن أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الاجراءات بالنيابة عنه بعد البدء في التنفيذ وقفت اجراءات التنفيذ وكافة المواعيد السارية في حقه حتى يقوم المدين باعلان ورثته أو من يقوم مقامه بوجود اجراءات التنفيذ .

ويجوز قبل انقضاء ستة أشهر من تاريخ الوفاة أن يتم الاعلان المشار اليه في الفقرتين السابقتين الى الورثة جملة في آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان اسمائهم وصفاتهم .

مادة (٢٠٩)

لا يجوز للغير أن يؤدي المطلوب بموجب السند التنفيذي ولا أن يجبر على ادائه الا بعد اعلان المدين بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بشمانية أيام على الاقل .

اشكالات التنفيذ :

مادة (٢١٠)

يرفع ما يعرض في التنفيذ من اشكالات الى قاضي الامور المستعجلة اذا كان المطلوب اجراء وقتيا .
أما موضوع هذه الاشكالات فيرفع الى المحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة .

مادة (٢١١)

يجوز رفع الاشكال قبل انبدء في التنفيذ .
ويتعين لقبول الاشكال ان يرفع قبل تمام التنفيذ .
وينسحب الحكم الصادر بوقف التنفيذ على اجراءات التنفيذ التي اتخذت بعد رفع الاشكال .
ولا يمنع تمام التنفيذ بعد صدور حكم محكمة أول درجة في الاشكال من استئناف الحكم المذكور سواء تم التنفيذ قبل رفع الاستئناف أو بعد رفعه .

مادة (٢١٢)

اذا عرض عند التنفيذ اشكال وكان المطلوب فيه اجراء وقتيا ، فلأمور التنفيذ أن يوقف التنفيذ أو أن يمضي فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين الحضور أمام قاضي الامور المستعجلة ولو بميعاد ساعة وفي منزله عند الضرورة ، ويكفي اثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برفع الاشكال . وفي جميع الاحوال لايجوز لمأمور التنفيذ أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه .

وينفذ ما عدا ذلك من هذه القرارات والاحكام بالطريق الادارى بمعرفة جهات الادارة أو من يعينه وزير العدل لذلك ، الا اذا نص القانون على غير ذلك .

وتنفذ الاحكام الصادرة بضم الصغير وحفظه أو تسليمه لامين بالطريق المشار اليه في الفقرة السابقة ، ويجوز تنفيذها جبرا ولو أدى ذلك الى استعمال القوة ودخول المنازل ، ويتبع القائمون بالتنفيذ في ذلك ما يأمر به مدير ادارة التنفيذ ، وتجوز اعادة التنفيذ كلما اقتضى الحال ذلك .

وتحدد المحكمة طريقة تنفيذ الحكم الصادر برؤية الصغير ، ولا يجوز أن يكون ذلك في مخفر الشرطة أو أية جهة من جهات الادارة .

الباب الثاني

الحجوز

الفصل الاول - احكام عامة

مادة (٢١٦)

مع عدم الاخلال بما ينص عليه أى قانون آخر ، لايجوز الحجز على ما يأتى :

أ - الاموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة .

ب - ما يلزم المدين وزوجته وأقاربه وأصهاره المقيمين معه فى معيشة واحدة من الثياب وما يكون ضروريا لهم من أثاث المنزل وأدوات المطبخ ، وما يلزمهم من الغذاء والوقود لمدة شهر . كما لا يجوز الحجز على ما يلزم للقيام بواجباتهم الدينية .

ج - الاموال الموهوبة أو الموصى بها لتكون هى أو عائدها نفقة أو مرتبا مؤقتا أو مدى الحياة ، وما يحكم به القضاء من المبالغ المقررة أو المرتبة مؤقتا للنفقة أو للصرف منها فى غرض معين وكل ذلك الا بقدر الربع وفاء لدين نفقة مقررة .

د - الاموال الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها ، وذلك اذا كان الحاجز من دائنى الموهوب له أو الموصى له الذين نشأ دينهم قبل الهبة أو الوصية الا لدين نفقة مقررة وفى حدود الربع .

هـ - ما يلزم المدين من كتب وأدوات ومهمات لمزاولة مهنته أو حرفته بنفسه وذلك ما لم يكن الحجز لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صياتها أو نفقة مقررة .

وعلى مأمور التنفيذ ان يحرر صورا من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لادارة الكتاب يرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التى يقدمها اليه المستشكل وعلى ادارة الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليها فى السجل الخاص بذلك . واذا رفع الاشكال الوقتى بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ترتب على رفعه وقف التنفيذ .

ويجب اختصاص الطرف الملتزم فى السند التنفيذى فى الاشكال اذا كان مرفوعا من غيره سواء كان مرفوعا بابدائه أمام مأمور التنفيذ على النحو المبين فى الفقرة الاولى او بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى . فاذا لم يختصم فى الاشكال وجب على المحكمة ان تكلف المستشكل باختصامه فى ميعاد تحدده له ، فان لم ينفذ ذلك حكمت المحكمة بزوال الاثر الواقع للتنفيذ المترتب على رفعه . وجاز لها أن تحكم بعدم قبول الاشكال .

ولا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ مالم يحكم قاضى الامور المستعجلة بالوقف . ويسرى حكم هذه الفقرة أيضا على الاشكالات التى ترفع بعد أية منازعة تنفيذ موضوعية موقعه للتنفيذ .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول اشكال يقيمه الملتزم فى السند التنفيذى اذا لم يكن قد اختصم فى الاشكال أو المنازعة الموضوعية السابقة .

مادة (٢١٣)

لا يترتب على العرض الحقيقى وقف التنفيذ اذا كان العرض محل نزاع ولقاضى الامور المستعجلة أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتا مع ايداع المعروض أو مبلغ اكبر منه يعينه .

مادة (٢١٤)

اذا حكم القاضى بشطب الاشكال وفقا للمادة (٥٩) زال الاثر الواقع للتنفيذ المترتب على رفع الاشكال .

واذا كان الاشكال موقفا للتنفيذ وخسر المستشكل دعواه جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على مائة دينار ، وذلك مع عدم الاخلال بالتعويضات ان كان لها وجه .

التنفيذ فى مسائل الاحوال الشخصية :

مادة (٢١٥)

تنفذ القرارات والاحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية بالطرق المقررة فى الباب الثانى من هذا الكتاب اذا اقتضى ذلك الحجز على الاموال وبيعها .

مادة (٢٢٠)

إذا كان الحجز ظاهر البطلان ، فلكل ذي مصلحة أن يطلب من قاضي الامور المستعجلة في مواجهة الحاجز الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وبزوال ما ترتب عليه من آثار .

مادة (٢٢١)

لا يجوز للمدين ولا للقضاة الذين نظروا بأي وجه من الوجوه اجراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها ولا للمأموري التنفيذ او الكتبة الذين شاركوا في القيام بهذه الاجراءات ولا للمحامين الوكلاء عن مباشر الاجراءات أو عن المدين أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير غيرهم ، والا كان البيع باطلا .

الفصل الثاني - الحجز التحفظي**مادة (٢٢٢)**

مع عدم الاخلال بما ينص عليه أي قانون آخر ، يجوز للدائن بدين محقق الوجود حال الأداء أن يوقع الحجز التحفظي على منقولات مدينه في الأحوال الآتية :

أ - كل حالة يخشى فيها فقدانه لضمان حقه .

ب - لمؤجر العقار في مواجهة المستأجر والمستأجر من الباطن على المنقولات والثمرات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة ، وذلك ضمانا لحق الامتياز المقرر له قانونا . ويجوز له ذلك أيضا اذا كانت تلك المنقولات والثمرات والمحصولات قد نقلت على غير علم منه ما لم يكن قد مضى على نقلها ثلاثون يوما أو بقى في العين المؤجرة أموال كافية لضمان حق الامتياز المقرر له .

مادة (٢٢٣)

يجوز لمالك المنقول ومن له حق عيني عليه أو حق في حبه أن يوقع الحجز التحفظي عليه عند من يحوزه .

مادة (٢٢٤)

إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار فلا يجوز الحجز الا بأمر من قاضي الامور الوقتية يأذن فيه بالحجز ويقدر دين الحاجز تقديرا مؤقتا وذلك بناء على عريضة مسببة يقدمها طالب الحجز . وللقاضي قبل اصدار الأمر أن يجري تحقيقا مختصرا اذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب . ويجب في الحالة المذكورة بالمادة السابقة أن تشتمل العريضة على بيان واف للمنقولات المطلوب حجزها .

ومع ذلك فلا حاجة الى هذا الاذن اذا كان بيد الدائن حكم ولو كان غير واجب النفاذ متى كان الدين الثابت به معين المقدار .

و - المنقول الذي يعتبر عقارا بالتخصيص اذا كان الحجز عليه مستقلا عن العقار المخصص لخدمته وذلك ما لم يكن الحجز لاقتضاء ثمنه أو مصاريف صيائه .

ز - الاجور والمرتببات - التي لم يصدر قانون خاص بتنظيم شروط عدم جواز الحجز عليها - الا بقدر النصف ، وعند التزامه يخصص نصفه لوفاء ديون النفقة المقررة والنصف الآخر لما عداها من ديون .

مادة (٢١٧)

إذا لم يتم الحجز في يوم واحد جاز اتمامه في يوم أو أيام تالية بشرط أن تتتابع ، وعلى المأمور أن يتخذ مايلزم للمحافظة على الاشياء المحجوزة والمطلوب حجزها الى أن يتم المحضر ، ويجب التوقيع على المحضر كلما توقفت اجراءات الحجز . ومع ذلك اذا اقتضى الحال استمرار المأمور في اجراءات الحجز بعد المواعيد المقررة في المادة السادسة أو في أيام العطلة الرسمية جاز له اتمامها دون حاجة لاستصدار اذن من قاضي الامور الوقتية .

مادة (٢١٨)

يجوز في أية حالة كانت عليها الاجراءات قبل رسو المزاد ايداع مبلغ من النقود خزائنة ادارة التنفيذ مساو للديون المحجوز من أجلها وملحقاتها يخصص للوفاء بها دون غيرها . ويترتب على هذا الايداع زوال الحجز عن الاموال المحجوزة وانتقاله الى المبلغ المودع .

وإذا وقعت بعد ذلك حجوز جديدة على المبلغ المودع فلا يكون لها أثر في حق من خصص لهم المبلغ .

ويجوز للمحجوز عليه أن يطلب من قاضي الامور المستعجلة في أية حالة تكون عليها الاجراءات تقدير مبلغ أو ما يقوم مقامه يودعه خزائنة ادارة التنفيذ على ذمة الوفاء للحاجز . ويترتب على هذا الايداع زوال الحجز عن الاموال المحجوزة وانتقاله الى ما أودع . ويصبح ما أودع مخصصا للوفاء بمطلوب الحاجز عند الاقرار له به أو الحكم له بثبوته .

مادة (٢١٩)

إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله لا تتناسب مع قيمة الاموال المحجوز عليها ، جاز للمدين أن يطلب من قاضي الامور المستعجلة الحكم بقصر الحجز على بعض هذه الاموال ، ويكون ذلك بدعوى ترفع وفقا للاجراءات المعتادة ويختصم فيها الدائنون الحاجزون ومن اعتبر بحكم القانون طرفا في الاجراءات .

ويكون للدائنين الذين تقرر قصر الحجز في مواجهتهم أولوية على غيرهم من الدائنين في استيفاء حقوقهم من الاموال التي يقصر الحجز عليها .

ويوقع حجز ما للمدين لدى الغير على منقولات المدين التي في حيازة مثله القانوني .

مادة (٢٢٨)

يجوز اتباع طريق حجز المنقول لدى المدين المنصوص عليه في الفصل الرابع من هذا الباب عند الحجز على منقولات المدين في حيازة الغير ، اذا وافق هذا الأخير وقت الحجز على اتباع هذا الطريق عوضا عن حجز ما للمدين لدى الغير .

مادة (٢٢٩)

اذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار فلا يجوز الحجز الا بأمر من قاضي الأمور الوقتية يأذن فيه بالحجز ويقدر دين الحاجز تقديرا مؤقتا وذلك بناء على عريضة يقدمها طالب الحجز . ومع ذلك فلا حاجة الى هذا الاذن اذا كان بيد الدائن حكم ولو غير واجب النفاذ متى كان الدين الثابت به معين المقدار .

مادة (٢٣٠)

يحصل الحجز - بدون حاجة الى اعلان سابق الى المدين - بموجب ورقة تعلن بمعرفة مأمور التنفيذ الى المحجوز لديه ، وتشتمل على البيانات الآتية :

- أ - صورة الحكم أو السند التنفيذي الذي يوقع الحجز بمقتضاه أو اذن القاضي بالحجز أو أمره بتقدير الدين .
- ب - بيان أصل المبلغ المحجوز من أجله وملحقاته .
- ج - تعيين المحجوز عليه تعيينا نافيا لكل جهالة ان كان الحجز واردا على مال معين ، ونهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده الى المحجوز عليه أو تسليمه اياه .
- د - موطن الحاجز ومحل عمله وتعيين موطن مختار له في الكويت اذا لم يكن له موطن أو محل عمل فيها .
- هـ - تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما في الذمة بإدارة كتاب المحكمة الكلية خلال عشرة أيام من اعلانه بالحجز .

وإذا لم تشتمل الورقة على البيانات الواردة في البنود (أ)، (ب) ، (ج) ، كان الحجز باطلا ، ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك بهذا البطلان . وإذا كان للمحجوز لديه عدة فروع فلا ينتج الحجز أثره الا بالنسبة الى الفرع الذي عينه الحاجز .

مادة (٢٣١)

يجب ابلاغ الحجز الى المحجوز عليه باعلان يشتمل على ذكر حصول الحجز وتاريخه وبيان الحكم أو السند التنفيذي أو أمر القاضي الذي حصل الحجز بموجبه والمبلغ المحجوز من أجله والمال المحجوز عليه وموطن الحاجز ومحل عمله وتعيين

وإذا كانت الدعوى مرفوعة بالحق من قبل امام المحكمة المختصة جاز طلب الاذن بالحجز المشار اليه في الفقرة الاولى من رئيس الهيئة التي تنظر الدعوى .

مادة (٢٢٥)

يتبع في الحجز التحفظي على المنقولات القواعد والاجراءات المنصوص عليها في الفصل الرابع من هذا الباب عدا ما يتعلق منها بتحديد يوم البيع الا اذا كانت هذه المنقولات عرضة للتلف فيراعى نص الفقرة الثانية من المادة (٢٥٢) ويجب أن يعلن الحاجز الى المحجوز عليه محضر الحجز والأمر الصادر به اذا لم يكن قد أعلن به من قبل وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه والا اعتبر كأن لم يكن .

كما يجب على الحاجز - خلال الأجل سالف الذكر - أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز ، وذلك في الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من القاضي ، والا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

وإذا كانت الدعوى بالحق مرفوعة من قبل قدمت دعوى صحة الحجز الى ذات المحكمة لتنظر فيهما معا .

وإذا صدر حكم بصحة الحجز وكان واجب التنفيذ أو صار كذلك تتبع الاجراءات المقررة للبيع في الفصل الرابع من هذا الباب أو يجرى التنفيذ بتسليم المنقول في الحالة المشار اليها في المادة (٢٢٣) .

مادة (٢٢٦)

اذا وقع مؤجر العقار الحجز على منقولات المستأجر من الباطن طبقا للفقرة (ب) من المادة (٢٢٢) وجب أن توجه الاجراءات الى كل من المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن . ويعتبر اعلان الحجز الى المستأجر من الباطن بمثابة حجز أيضا تحت يده على الأجرة .

وإذا كان المستأجر الأصلي غير ممنوع من التأجير من الباطن جاز للمستأجر من الباطن أن يطلب رفع الحجز على منقولاته مع بقاء الحجز تحت يده على الأجرة .

الفصل الثالث - حجز ما للمدين لدى الغير

مادة (٢٢٧)

يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود حال الأداء أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المنقولات أو الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط .

وإذا لم يكن الحجز موقعا على منقول أو دين بذاته فإنه يتناول كل ما يكون للمحجوز عليه من منقولات في يد المحجوز لديه أو ينشأ له من ديون في ذمته بعد ذلك الى وقت التقرير بما في ذمته .

ويعنى الايداع أو وضع المنقولات تحت الحراسة عن التقرير بما في الذمة اذا كان المبلغ أو المنقول كافيا للوفاء بدين الحاجز .

وإذا وقع حجز جديد على المبلغ المودع أو المنقولات الموضوعة تحت الحراسة فأصبح أيهما غير كاف جاز لاي من الحاجزين السابقين تكليف المحجوز لديه التقرير بما في ذمته خلال عشرة أيام من يوم تكليفه بذلك .

مادة (٢٣٤)

إذا لم يحصل الايداع طبقا للمادة السابقة أو المادة (٢١٨) وجب على المحجوز لديه أن يقرر بما في ذمته في ادارة كتاب المحكمة الكلية خلال عشرة أيام من اعلانه بالحجز ، ويذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه ان وجدت ، ويبين جميع الحجوز الموقعة تحت يده ، ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صورها منها ، وإذا كان تحت يد المحجوز لديه منقولات وجب عليه ان يرفق بالتقرير بيانا مفصلا عنها .

وإذا كان الحجز تحت يد الحكومة أو احدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو أحد البنوك فيكون التقرير بما في الذمة بواسطة كتاب ترسله الجهة المحجوز لديها الى ادارة كتاب المحكمة الكلية في الميعاد سالف الذكر يتضمن بيانات التقرير . ولا يعفى المحجوز لديه من واجب التقرير بما في الذمة أن يكون غير مدين للمحجوز عليه ، وعندئذ يجوز أن يتم التقرير ببيان يثبته مأمور التنفيذ في محضر اعلان الحجز عند توقيعه . كما أن سر المهنة لا يعفيه من واجب التقرير بما في الذمة .

مادة (٢٣٥)

إذا توفى المحجوز لديه أو فقد أهليته أو زالت صفته أو صفة من يمثله كان للحاجز أن يعلن ورثة المحجوز لديه أو من يقوم مقامه بصورة من ورقة الحجز ويكلفهم التقرير بما في الذمة خلال عشرة أيام من هذا التكليف .

مادة (٢٣٦)

إذا رفعت دعوى المنازعة في التقرير بما في الذمة من الحاجز فلا يعتبر من الغير من حيث الأدلة الجائزة في اثبات الدعوى أو نفيها .

مادة (٢٣٧)

إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه المقرر قانونا ، أو قدم تقريرا غير كاف أو قرر غير الحقيقة ، أو أخفى الأوراق الواجب عليه ايداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالاجراء المعتادة .

موطن مختار في الكويت اذا لم يكن له موطن أو محل عمل فيها . ويجوز أن يتم الابلاغ بنفس ورقة الحجز بعد اعلانها الى المحجوز لديه . ويجب أن يتم ابلاغ الحجز خلال ثمانية الايام التالية لاعلانه الى المحجوز لديه والا اعتبر الحجز كأن لم يكن . وعند تعدد المحجوز لديهم يجرى احتساب الميعاد بالنسبة لكل منهم على استقلال .

كما يجب على الحاجز - خلال الأجل المشار اليه في الفقرة السابقة - أن يرفع على المحجوز عليه أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز ، وذلك في الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من القاضي والا اعتبر الحجز كأن لم يكن . وإذا اختصم المحجوز لديه في هذه الدعوى فلا يجوز له أن يطلب اخراجه منها . ولا يكون الحكم فيها حجة عليه الا فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز .

وإذا كانت الدعوى بالحق مرفوعة من قبل قدمت دعوى صحة الحجز الى نفس المحكمة لتتظر فيهما معا .

مادة (٢٣٢)

يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام المحكمة المختصة ، ولا يحتج على المحجوز لديه أو ادارة التنفيذ برفع هذه الدعوى الا اذا أبلغت اليها . ويترتب على هذا الابلاغ منعها من الوفاء للحاجز الا بعد الفصل في الدعوى .

مادة (٢٣٣)

لا يمنع الحجز المحجوز لديه من الوفاء ، كما لا يمنع المحجوز عليه من مطالبته به . ويكون الوفاء بايداع ما في ذمته خزانة ادارة التنفيذ ، وإذا كان محل الحجز منقولات لا يمكن ايداعها تلك الخزانة جاز تسليمها الى حارس يعينه مدير ادارة التنفيذ بناء على طلب يقدم اليه من المحجوز لديه أو المحجوز عليه ويبقى الحجز قائما على المبالغ أو المنقولات المذكورة .

ويجب أن يكون الايداع مقترنا ببيان موقع من المحجوز لديه بالحجوز التي وقعت تحت يده وتواريخ اعلانها وأسماء الحاجزين والمحجوز عليه وصفاتهم وموطن كل منهم أو محل عمله أو موطنه المختار والسندات التي وقعت الحجوز بمقتضاها والمبالغ التي حجز من أجلها .

وعلى ادارة التنفيذ ابلاغ الحاجز والمحجوز عليه فوراً بحصول الايداع أو وضع المنقولات تحت يد حارس وذلك بكتاب مسجل .

ويعتبر تنفيذ الحكم الصادر بهذا الجزاء وفاء لحق الحاجز المحجوز عليه .

ولا يصدر الحكم بالجزاء المذكور اذا تلافى المحجوز لديه ييب الذي رفعت بسببه الدعوى حتى اقفال باب المرافعة بما ولو أمام محكمة ثاني درجة .

ويجب في جميع الاحوال الزام المحجوز لديه بمصروفات دعوى والتعويضات المترتبة على تقصيره أو تأخيره .

مادة (٢٣٨)

يجب على المحجوز لديه بعد عشرة أيام من تاريخ تقريره في الذمة أن يدفع الى الحاجز المبلغ الذي أقر به أو ما يفى به بحق الحاجز وذلك متى كان حقه وقت الدفع ثابتا بسند فيذى وكانت الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٠٩) روعيت .

مادة (٢٣٩)

اذا لم يحصل الوفاء وفقا للمادة السابقة ولا الايداع طبقا مادتين (٢١٨ و ٢٣٣) كان للحاجز أن ينفذ على أموال حجوز لديه بموجب سنده التنفيذي مرفقا به صورة رسمية من تقرير المحجوز لديه ، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه ادة (٢٠٤) .

مادة (٢٤٠)

اذا كان الحجز على منقولات ، بيعت بالاجراءات المقررة مع المنقول المحجوز لدى المدين دون حاجة الى حجز جديد . اذا كان المحجوز دينا غير مستحق الأداء بيع بالاجراءات نصوص عليها في المادة (٢٦٢) .

مادة (٢٤١)

يجوز للدائن أن يوقع الحجز تحت يد نفسه على ما يكون دينا به لمدينه ويكون ذلك باعلان الى المدين يشتمل على البيانات واجب ذكرها في ورقة ابلاغ الحجز .

وفي الاحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من القاضى يب على الحاجز خلال ثمانية الايام التالية لاعلان المدين حجز أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق سعة الحجز والا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

الفصل الرابع - حجز المنقول لدى المدين

مادة (٢٤٢)

يجرى الحجز بموجب محضر يحضر في مكان توقيعه ، يجب أن يشتمل فضلا عن البيانات الواجب ذكرها فى راق الاعلان على ما يأتى :

أ - ذكر السند التنفيذي .

ب - ذكر موطن الحاجز أو محل عمله وتعيين موطن مختار له في الكويت اذا لم يكن له موطن أو محل عمل فيها .

ج - مكان الحجز ، وما قام به المأمور من الاجراءات وما لقيه من العقبات والاعتراضات أثناء الحجز وما اتخذته بشأنها .

د - مفردات الاشياء المحجوزة بالتفصيل مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقاسها وبيان قيمتها بالتقريب .

ه - تحديد يوم للبيع وساعته والمكان الذي يجرى فيه . ويجب أن يوقع مأمور التنفيذ على محضر الحجز . ولا

يجوز توقيع الحجز في حضور طالب التنفيذ . ولا يقتضى الحجز نقل الاشياء المحجوزة من موضعها . وتصبح الاشياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر الحجز ولو لم يعين عليها حارس .

ولا يجوز تفتيش المدين لتوقيع الحجز على ما في جيبه الا باذن سابق من مدير ادارة التنفيذ بناء على طلب الدائن .

واذا حصل الحجز بحضور المدين أو في موطنه أو محل عمله تسلم صورة من المحضر له أو لمن له تسلمها نيابة عنه وذلك على الوجه المبين في المادة (٩) . أما اذا حصل الحجز في غيبته وفي غير موطنه أو محل عمله وجب اعلاؤه بالمحضر لشخصه أو في موطنه أو محل عمله وذلك خلال الايام السبعة التالية للحجز على الاكثر .

مادة (٢٤٣)

اذا كان الحجز على مصوغات أو سبائك ذهبية أو فضية أو من معدن نفيس آخر أو على مجوهرات أو أحجار كريمة وجب وزنها وبيان أوصافها بدقة في محضر الحجز ، وتقوم هذه الاشياء بمعرفة خبير يعينه مدير ادارة التنفيذ بناء على طلب مأمور التنفيذ .

ويجوز بهذه الطريقة تقويم الاشياء الفنية والاشياء النفيسة الاخرى بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه . وفي جميع الاحوال يرفق تقرير الخبير بمحضر الحجز .

ويجب اذا اقتضى الحال نقلها لوزنها أو تقويمها أن توضع في حرز مختوم وأن يذكر ذلك في المحضر مع وصف الاختتام .

واذا وقع الحجز على نقود أو عملة ورقية وجب على مأمور التنفيذ أن يبين أوصافها ومقدارها في المحضر ويودعها خزانة ادارة التنفيذ .

مادة (٢٤٤)

يعين مأمور التنفيذ حارسا للاشياء المحجوزة ، ويقوم باختيار الحارس اذا لم يأت الحاجز أو المحجوز عليه بشخص مقدر . ويجب تعيين المحجوز عليه اذا طلب هو ذلك الا اذا خيف التبديد وكان لذلك أسباب معقولة تبين في المحضر ، وعندئذ يذكر رأى المحجوز عليه في تلك الاسباب ان كان ويعرض أمرها فورا على مدير ادارة التنفيذ لاتخاذ قراره في هذا الشأن .

وإذا لم يجد مأمور التنفيذ في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان المدين حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه اياها ، أما اذا لم يكن حاضرا وجب عليه أن يتخذ جميع التدابير الممكنة للمحافظة على الاشياء المحجوزة وأن يرفع الامر على الفور لمدير ادارة التنفيذ ليأمر اما بنقلها وايداعها عند أمين يقبل الحراسة يختاره الحاجز أو المأمور واما بنقلها الى مخازن ادارة التنفيذ .

مادة (٢٤٥)

إذا كان الحارس موجودا وقت الحجز سلمت اليه الاشياء المحجوزة في مكان حجزها بعد التوقيع منه على محضر الحجز وتسليمه صورة منه ، فاذا كان غائبا أو عين فيما بعد وجب جرد الاشياء المحجوزة وتسليمها اليه بعد التوقيع على محضر الجرد وتسليمه صورة منه .

وإذا امتنع الحارس عن التوقيع على محضر الحجز أو الجرد أو رفض تسلم صورته وجب أن تذكر اسباب ذلك في المحضر .

مادة (٢٤٦)

يستحق الحارس غير المدين أو العائز اجرا عن حراسته ويكون لهذا الاجر امتياز المصروفات القضائية على المنقولات المحجوز عليها . ويقدر أجر الحارس بأمر يصدره مدير ادارة التنفيذ بناء على عريضة تقدم اليه .

مادة (٢٤٧)

لا يجوز للحارس أن يستعمل الاشياء المحجوزة أو يستغلها أو يعيرها أو يعرضها للتلف والا حرم من اجرة الحراسة فضلا عن الزامه بالتضمينات ، وانما يجوز اذا كان مالكا لها أو صاحب حق انتفاع عليها ان يستعملها فيما خصصت له .

وإذا كان الحجز على ماشية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لادارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مشغل أو مؤسسة جاز لمدير ادارة التنفيذ بناء على عريضة تقدم من أحد ذوى

الشأن أن يأمر تكليف الحارس الادارة أو الاستغلال ان كان صالحا لذلك أو يستبدل به حارسا آخر يقوم بذلك .

مادة (٢٤٨)

لا يجوز للحارس أن يطلب اعفائه من الحراسة قبل اليو المحدد للبيع الا لاسباب توجب ذلك . ويكون اعفائه بأمر على عريضة يصدر من مدير ادارة التنفيذ .

ويقوم مأمور التنفيذ بجرد الاشياء المحجوزة عند تسد الحارس الجديد مهمته ويحرر محضرا بذلك يوقع عليه هذا الحارس ويتسلم صورة منه .

مادة (٢٤٩)

إذا اتقل مأمور التنفيذ لتوقيع الحجز على منقولات سبب حجزها لدى المدين وجب على الحارس عليها أن يبرز له صور محضر الحجز ويقدم الاشياء المحجوزة . وعلى المأمور أن يجردها في محضر ويحجز على ما لم يسبق حجزه ويجعل حارس الحجز الاول حارسا عليها ان كانت في ذات المكان .

ويعلن هذا المحضر خلال ثلاثة أيام على الاكثر للمدين الحاجز الاول والمدين والحارس اذا لم يكن حاضرا ، كما يعلن الى مأمور التنفيذ الذي أوقع الحجز الاول اذا كان غير من حرر محضر الجرد .

ويترتب على هذا الاعلان بقاء الحجز لمصلحة الحاجز الثاني ولو نزل عنه الحاجز الاول ، كما يعتبر حجزا تحت يد مأمور التنفيذ على المبالغ المتحصلة من البيع .

وإذا كان الحجز الاول على المنقولات باطلا فلا يؤثر ذلك على الحجوز اللاحقة عليه اذا وقعت صحيحة في ذاتها .

مادة (٢٥٠)

للدائن ولو لم يكن بيده سند تنفيذي أن يحجز تحت يد مأمور التنفيذ على الثمن المتحصل من البيع وفقا لقواعد حجز ما للمدين لدى الغير بغير حاجة الى طلب الحكم بصحة الحجز .

مادة (٢٥١)

يجب على مأمور التنفيذ عقب اتمام الحجز مباشرة أن يلصق على باب المكان الذي به الاشياء المحجوزة وكذلك باللوحات المعدة لذلك بادارة التنفيذ اعلانات مبينة فيها يوم البيع وساعته ومكانه ونوع الاشياء المحجوزة ووصفها بالاجمال . ويذكر حصول ذلك في محضر يلحق بمحضر الحجز

ويكفي لاعلان استمرار البيع أو تأجيله أن يذكر المأمور ذلك علانية ويثبته بمحضر البيع .

مادة (٢٥٤)

إذا لم يتقدم أحد لشراء المصوغات أو السبائك من الذهب أو الفضة أو الحلى والمجوهرات والاحجار الكريمة والاشياء المقومة بقيمتها حسب تقدير أهل الخبرة ولم يقبل الدائن استيفاء دينه منها عينا بهذه القيمة امتد أجل بيعها الى اليوم التالي إذا لم يكن يوم عطلة أو الى أول يوم عمل عقب العطلة . فإذا لم يتقدم مشتر بالقيمة المتدرة أجل البيع الى يوم آخر وأعيد اللصق أو النشر على الوجه المبين في المواد السابقة وعندئذ تباع لمن يرسو عليه المزاد ولو بثمن أقل مما قومت به .

مادة (٢٥٥)

إذا لم يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً وجب إعادة البيع على ذمته بالطريقة المتقدمة بأى ثمن كان ويلزم بما ينقص من الثمن . ويعتبر محضر البيع سنداً تنفيذياً بفرق الثمن بالنسبة اليه . ولا يكون له حق في أية زيادة في الثمن بل يستحقها المدين ودائنه .

مادة (٢٥٦)

إذا نتج عن بيع بعض الاشياء المحجوزة مبلغ كاف لوفاء الديون المحجوز من أجلها ، فلا يجوز بيع باقى المحجوزات ويرفع عنها الحجز .

وإذا وقعت حجوز أخرى تحت يد مأمور التنفيذ أو غيره ممن يكون تحت يده ثمن الاشياء التى بيعت فانها لا تتناول الا ما يزيد على الوفاء بالديون المحجوز من أجلها أولاً .

مادة (٢٥٧)

إذا رفعت دعوى استرداد الاشياء المحجوزة وجب وقف البيع الا اذا حكم قاضى الامور المستعجلة باستمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن أو بدونه .

مادة (٢٥٨)

يجب أن ترفع دعوى الاسترداد على الدائن الحاجز والمحجوز عليه والحاجزين المتدخلين وأن تشتمل صحيفتها على بيان واف لادلة الملكية . ويجب على المدعى أن يودع عند تقديم الصحيفة لادارة الكتاب ما قد يكون لديه من المستندات والا وجب الحكم بناء على طلب أحد المدعى عليهم بالاستمرار فى التنفيذ دون انتظار الفصل فى الدعوى . ولا يجوز الطعن فى هذا الحكم .

ويجوز لمدير ادارة التنفيذ أن يأمر باعلان ذلك فى الجريدة الرسمية أو احدى الصحف اليومية أو غيرها من وسائل الاعلام ، كما يجوز له - بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه - أن يأذن بزيادة وسائل الاعلان والنشر على نفقة الطالب ، وله أيضا أن يأمر بذلك من تلقاء نفسه خصماً من حصيلة البيع .

ويثبت اللصق بذكره فى سجل خاص يعد لذلك بادارة التنفيذ ويثبت النشر بتقديم نسخة من الصحيفة أو شهادة من جهة الاعلام .

مادة (٢٥٢)

يجرى البيع فى المكان الذى توجد فيه الاشياء المحجوزة أو فى المكان الذى خصص بعرفة ادارة التنفيذ لبيع المحجوزات الا اذا اقتضت المصلحة خلاف ذلك . ويكون اجراؤه بعد ثمانية أيام على الاقل من تاريخ تسليم صورة محضر الحجز للمدين أو اعلانه به وبعد مضي يوم على الاقل من تاريخ اتمام اجراءات اللصق أو النشر .

ومع ذلك اذا كانت الاشياء المحجوزة عرضة للتلف أو بضائع عرضة لتقلب الاسعار ، فلمدير ادارة التنفيذ أن يأمر باجراء البيع فى المكان الذى يراه ومن ساعة لساعة على حسب الاحوال وذلك بناء على طلب يقدم اليه من الحارس أو أحد ذوى الشأن أو مأمور التنفيذ .

وإذا لم يحصل البيع فى اليوم المعين بمحضر الحجز حدد له مأمور التنفيذ يوماً آخر يعلن به الحارس وذوو الشأن ويعاد اللصق أو النشر على الوجه المبين فى المواد السابقة .

مادة (٢٥٣)

يجرى البيع بالمزاد العلنى بمناداة مأمور التنفيذ بشرط دفع الثمن فوراً ، ويجوز الاستثناء من هذا الشرط فى الحالات التى يصدر بتحديد قرار من وزير العدل . ويجب أن لا يبدأ المأمور فى البيع الا بعد جرد الاشياء المحجوزة واثبات حالتها فى محضر البيع ، وعليه أن يثبت فيه جميع اجراءات البيع وما لقيه من الاعتراضات والعقبات وما اتخذته فى شأنها كما يثبت حضور كل من الحاجز والمحجوز عليه أو غيابهما وتوقيعه ان كان حاضراً أو امتناعه عن التوقيع .

وعلى المأمور أن يثبت فى المحضر بقدر الامكان أسماء المتزايدين وموطن كل منهم ومحل عمله والاثمان التى عرضت منهم وتوقيعاتهم . ويجب أن يشتمل المحضر بوجه خاص على ذكر الثمن الذى رسا به المزاد واسم من رسا عليه وموطنه ومحل عمله وتوقيعه .

الفصل السادس - الحجز على العقار

مادة (٢٦٣)

يقدم الحاجز طلبا بالحجز على العقار الى ادارة التنفيذ مشفوعا بالسند التنفيذي ، وصورة اعلانه للمطلوب الحجز عليه وتكليفه بالوفاء بالتطبيق لنص المادة (٢٠٤) ، وصورة رسمية من سند ملكية المطلوب الحجز عليه . ويتضمن الطلب البيانات الآتية :

أ - اسم الطالب بالكامل ومهنته وموطنه ومحل عمله وموطنه المختار في الكويت اذا لم يكن له موطن أو محل عمل فيها .

ب - اسم المطلوب الحجز عليه بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله .

ج - شروط البيع .

د - وصف العقار المطلوب الحجز عليه مع بيان موقعه ومساحته وحدوده ومنطقته العقارية ، وأية بيانات أخرى تفيد في تعيينه وذلك طبقا لما هو ثابت في سجلات ادارة التسجيل العقاري والتوثيق .

وللدائن أن يستصدر بعريضة أمرا من مدير ادارة التنفيذ بالترخيص لمأمور التنفيذ بدخول العقار للحصول على البيانات اللازمة لوصفه وتحديد مشتملاته . ولا يجوز التظلم من هذا الامر .

مادة (٢٦٤)

ينتقل مأمور التنفيذ في اليوم التالي على الاكثر الى ادارة التسجيل العقاري والتوثيق ، ويقوم بتسجيل طلب حجز العقار في سجلات هذه الادارة ، ويؤشر بذلك على الطلب مع تحديد تاريخ التسجيل وساعته كما يؤشر بتحديد مكان البيع ويومه وساعته وذلك بمراعاة المواعيد المشار اليها في المادة (٢٦٦) . وعلى مأمور التنفيذ أن يحصل على بيان رسمي من واقع السجل العقاري بالدائنين أصحاب الحقوق المقيدة وموطن كل منهم ومحل عمله .

ويترتب على تسجيل طلب الحجز اعتبار العقار محجوزا .

مادة (٢٦٥)

يقوم مأمور التنفيذ خلال سبعة أيام من الحجز باعلان كل من المدين والحائز والكفيل العيني بصورة من طلب الحجز بعد التأشير عليه بما يفيد تسجيله وتحديد مكان ويوم البيع وساعته .

مادة (٢٥٩)

يحق للحاجز أن يمضى فى التنفيذ اذا حكمت المحكمة بشطب الدعوى أو بوقفها عملا بالمادة (٧٠) أو اذا اعتبرت كأن لم تكن ، أو حكم باعتبارها كذلك . كما يحق له أن يمضى فى التنفيذ اذا حكم فى الدعوى برفضها ، أو بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها ، أو ببطان صحيفتها ، أو بسقوط الخصومة فيها ، أو بقبول تركها .

ويمضى الحاجز فى التنفيذ ولو كانت الاحكام المشار اليها فى الفقرة السابقة قابلة للاستئناف .

مادة (٢٦٠)

اذا رفعت دعوى استرداد ثانية من نفس المسترد وكانت دعواه الاولى قد اعتبرت كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك ، أو برفضها ، أو بعدم قبولها ، أو بعدم اختصاص المحكمة ، أو ببطان صحيفتها ، أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها ، فلا يوقف البيع الا اذا حكم قاضى الامور المستعجلة بوقفه لاسباب هامة . ويسرى هذا الحكم اذا جددت دعوى الاسترداد بعد شطبها أو وقفها عملا بالمادة (٧٠)

كما يسرى الحكم ذاته اذا رفعت دعوى استرداد ثانية من مسترد آخر ، وتعتبر الدعوى ثانية متى كانت تالية فى تاريخ رفعها ولو قبل زوال الاثر الواقف للبيع المترتب على رفع الدعوى الاولى .

الفصل الخامس - حجز الاسهم والسندات والايرادات والحصص

مادة (٢٦١)

تحجز الاسهم والسندات اذا كانت لحاملها أو قابلية للتظهير بالاوضاع المقررة لحجز المنقول .

ويكون حجز الايرادات المرتبة والاسهم الاسمية وحصص الارباح المستحقة فى ذمة الاشخاص المعنوية وحقوق الموصين بالاوضاع المقررة لحجز ما للمدين لدى الغير . ويترتب على حجزها حجز ثمراتها ما استحق منها وما يستحق الى يوم البيع .

مادة (٢٦٢)

تباع الاسهم والسندات وغيرها مما نص عليه فى المادة السابقة بواسطة بنك أو سمسار أو صراف يعينه مدير ادارة التنفيذ الذى يحدد فى قراره ما يلزم اتخاذه من اجراءات للاعلان .

مادة (٢٦٩)

لا ينفذ تصرف المدين أو الحائز أو الكفيل العيني في العقار ولا ينفذ كذلك ما يترتب عليه من رهن أو امتياز في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا في حق الراسي عليه المزداد اذا كان التصرف أو الرهن أو الامتياز قد حصل شهره بعد تسجيل طلب الحجز .

وتلحق بالعقار ثماره وايراداته عن المدة التالية لتسجيل طلب الحجز . ويودع الايراد وثن الثمار والمحصولات خزانة ادارة التنفيذ . واذا لم يكن العقار مؤجرا اعتبر المحجوز عليه حارسا الى أن يتم البيع . وللمحجوز عليه الساكن في العقار أن يبقى ساكنا فيه بدون اجرة الى أن يتم البيع . واذا كان العقار مؤجرا اعتبرت الاجرة - المستحقة عن المدة التالية لتسجيل طلب الحجز - محجوزة تحت يد المستأجر وذلك بمجرد تكليفه من الحاجز أو أي دائن بيده سند تنفيذي بعدم دفعها للمدين . واذا وفي المستأجر الاجرة قبل هذا التكليف صح وفاؤه وسئل عنها المحجوز عليه بوصفه حارسا .

مادة (٢٧٠)

اذا كان العقار مثقلا بتأمين عيني وآل الى حائز بعقد مسجل قبل الحجز وجب قبل طلب الحجز انذار الحائز بدفع الدين أو تخلية العقار والا جرى التنفيذ في مواجهته .

ويشتمل الانذار فضلا عن البيانات العامة في أوراق الاعلان والتكليف بالدفع أو التخلية على البيانات الآتية :

أ - السند التنفيذي .

ب - اعلان المدين وتكليفه بالوفاء وفقا للمادة (٢٠٤) .

ج - بيان العقار محل التنفيذ طبقا لما هو ثابت في سجلات ادارة التسجيل العقاري والتوثيق .

كما يوجه الانذار سالف الذكر الى الراهن في الحالات التي يجري التنفيذ فيها على عقار مرهون من غير المدين . ويترتب على اعلان الانذار في حق المعلن اليه جميع الاحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة .

مادة (٢٧١)

يجب على ذوى الشأن ابداء أوجه البطلان في الاعلان المنصوص عليه في المادتين ٢٦٦ و ٢٦٨ بتقرير في ادارة كتاب المحكمة الكلية قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الاقل والا سقط الحق فيها .

ويحكم قاضي البيوع في أوجه البطلان سالف الذكر في اليوم المحدد للبيع قبل افتتاح المزايمة ولا يقبل الطعن في حكمه بأي طريق ، واذا حكم ببطلان اجراءات الاعلان أجل البيع الى يوم يحدده وأمر باعادة هذه الاجراءات .

كما يقوم في الميعاد ذاته باعلان هذا المحضر الى الدائنين المقيدين المشار اليهم في المادة السابقة ، ويصبح هؤلاء الدائنون بمجرد اعلانهم طرفا في الاجراءات كحاجزين . ويكون الاعلان عند وفاة أيهم لورثته جملة في الموطن المعين في القيد اذا لم يكن قد انقضى على الوفاة أكثر من ستة أشهر .

مادة (٢٦٦)

تحيل ادارة التنفيذ ملف التنفيذ الى المحكمة الكلية فور اجراء الاعلانات المشار اليها في المادة السابقة ، وتعلن ادارة الكتاب عن البيع قبل اليوم المحدد لاجرائه بمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ولا تقل عن خمسة عشر يوما بالنشر في الجريدة الرسمية وصحيفة أو أكثر من الصحف اليومية حسبما يراه قاضي البيوع مناسبا .

ويعين قاضي البيوع - قبل الاعلان عن البيع - خيرا أو أكثر لتقدير ثمن العقار أو سمسارا أو أكثر من السمسارة المختصين المجازين لعرض العقار المحجوز عليه للبيع - خارج المحكمة - ويعطى من يعين من الخبراء أو السمسارة مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما ولا تقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ تكليف قاضي البيوع له بالقيام بمهنته . وتبدأ المزايمة بالثمن الاساسي الذي حدده الخبير أو السمسار مع المصروفات .

مادة (٢٦٧)

قاضي البيوع هو من يندب لذلك من قضاة المحكمة الكلية .

مادة (٢٦٨)

يشتمل الاعلان عن البيع على البيانات الآتية :

أ - اسم كل من الحاجز والمدين والحائز أو الكفيل العيني بالكامل ومهنته وموطنه ومحل عمله .

ب - بيان العقار وفق ما ورد في طلب الحجز .

ج - شروط البيع والثمن الاساسي الذي حدده الخبير أو السمسار والمصروفات .

د - بيان المحكمة التي سيتم أمامها البيع ويوم المزايمة وساعتها ويجوز للحاجز والمدين والحائز والكفيل العيني وكل ذي مصلحة أن يستصدر اذنا من قاضي البيوع بنشر اعلانات أخرى عن البيع في الصحف وغيرها من وسائل الاعلام بسبب أهمية العقار أو طبيعته أو لغير ذلك من الظروف . ولا يترتب على زيادة النشر تأخير البيع بأي حال . ولا يجوز التظلم من أمر القاضي في هذا الشأن .

وإذا حكم برفض طلب البطلان أمر باجراء المزايدة على الفور .

كما يجب على المدين والحائز والكفيل العيني والدائنين المشار اليهم في المادة (٢/٢٦٥) ايداء أوجه البطلان الاخرى المتعلقة بالاجراءات السابقة على جلسة البيع وكذلك أوجه الاعتراض على شروط البيع قبل حلول ميعاد تلك الجلسة بعشرة أيام على الاقل والا سقط الحق في ابدائها ، ويكون ذلك بدعوى ترفع بالاجراءات المعتادة أمام المحكمة المختصة ، ويتعين على رافعها ايداع صورة من صحيفتها بادارة كتاب المحكمة الكلية قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الاقل . ويحكم قاضي البيوع - بصفته قاضيا للامور المستعجلة - بناء على طلب رافع الدعوى سائلة الذكر بايقافه البيع أو الاستمرار فيه حسبما يتبينه من جدية تلك الاوجه أو عدم جديتها . ويكون حكمه غير قابل للطعن . وإذا قضى بالاستمرار في البيع أمر باجراء المزايدة على الفور .

مادة (٢٧٢)

يقدر قاضي البيوع مصروفات اجراءات التنفيذ بما فيها مقابل أتعاب المحاماة ، ويعلن هذا التقدير في الجلسة قبل افتتاح المزايدة ويذكر في حكم مرسى المزايدة .

مادة (٢٧٣)

يتولى قاضي البيوع في اليوم المعين للبيع اجراء المزايدة ، ولا يجوز البدء في اجرائها الا بعد التحقق من صيرورة الحكم المنفذ بمقتضاه نهائيا .

وتبدأ المزايدة في جلسة البيع بمناداة من تندبه ادارة التنفيذ . فاذا لم يتقدم مشتر في جلسة البيع يحكم القاضي بتأجيل البيع مع نقص نسبة من الثمن الاساسي لا تزيد على العشر مرة بعد مرة كلما اقتضت الحال ذلك . اما اذا تقدم مشتر أو أكثر في جلسة البيع فيعتمد القاضي في الجلسة فوراً أكبر عطاء . ويعتبر العطاء الذي لا يزداد عليه خلال خمس دقائق منهيًا للمزايدة .

مادة (٢٧٤)

يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل ، وفي هذه الحالة يحكم القاضي برسو المزايدة عليه .

فان لم يودع الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به .

وفي حالة ايداع خمس الثمن على الاقل يؤجل البيع .

وإذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزايدة عليه ، الا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بايداع كامل الثمن المزايدة ، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن . وإذا لم يتم المزايدة الاوّل بايداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر وجب إعادة المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة . ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بايداع كامل قيمته .

وفي جميع الاحوال يقوم مقام الايداع تقديم خطاب ضمان أو شيك مصدق عليه من أحد البنوك . وإذا كان المكلف بالايدياع دائناً وكان مقدار دينه ومرتبته يبرران اعفائه من الايداع اعفاه القاضي من ايداع كل أو بعض ما يلزمه القانون ايداعه من الثمن والمصروفات .

ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار . ويتضمن الحكم برسو المزايدة الزام المزايد المتخلف بفرق الثمن ان وجد ، ولا يكون له حق في الزيادة بل يستحقها المدين أو الحائز أو الكفيل العيني بحسب الاحوال .

ولا يجوز بأي حال من الاحوال أن تشتمل شروط البيع على ما يخالف ذلك .

مادة (٢٧٥)

يجوز بناء على طلب كل ذي مصلحة تأجيل المزايدة بذات الثمن اذا كان للتأجيل أسباب قوية . ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر بالتأجيل بأي وجه من وجوه الطعن .

وفي جميع الحالات التي يتم فيها البيع في موعده يقوم قاضي البيوع بتحديد جلسة أخرى لاجرائه بناء على طلب صاحب المصلحة مع إعادة اجراءات النشر وفق ما تقدم .

وإذا كان تأجيل البيع قد سبقه اعتماد عطاء وجب أن يشتمل الاعلان أيضاً على البيانات الآتية :

أ - بيان اجمالي بالعقار الذي اعتمد عطاؤه .

ب - الاسم الكامل لمن اعتمد عطاؤه ومهنته وموطنه الاصلى أو محل عمله .

ج - الثمن الذي اعتمد به العطاء .

مادة (٢٧٦)

يصدر حكم رسو المزايدة بديباجة الاحكام بغير أسباب ويشتمل على صورة من طلب الحجز على العقار ، وبيان الاجراءات التي اتبعت في شأنه وفي الاعلان عن البيع ، وصورة من محضر جلسة البيع ، ويشتمل منطوقه على أمر المدين أو الحائز أو

والدائنون المشار اليهم في المادة (٢/٢٦٥) ، والمدين أو الحائز أو الكفيل العيني . وتقضى المحكمة في أول جلسة بوقف اجراءات البيع اذا اشتملت صحيفة الدعوى على بيان دقيق لادلة الملكية أو لوقائع الحيازة التي تستند اليها الدعوى وأرقت بها المستندات التي تؤيدها .

أما اذا حل اليوم المعين للبيع قبل أن تقضى المحكمة بالوقف فلرافع الدعوى أن يطلب من قاضي البيوع وقف البيع بشرط أن يودع ملف التنفيذ صورة رسمية من صحيفة الدعوى المعلنة .

ولا يجوز الطعن بأي طريق في الاحكام الصادرة وفقا للفقرتين السابقتين بوقف البيع أو المضي فيه .

مادة (٢٨٠)

اذا لم تتناول دعوى الاستحقاق الا جزءا من العقارات المحجوزة فلا يوقف البيع بالنسبة لباقيها .

ومع ذلك يجوز لقاضي البيوع أن يأمر - بناء على طلب ذى الشأن - بوقف البيع بالنسبة الى كل الاعيان اذا دعت الى ذلك أسباب قوية .

مادة (٢٨١)

اذا استحق المبيع كان للراسى عليه المزداد الرجوع بالثمن وبالتعويضات ان كان لها وجه . ولا يجوز أن تتضمن شروط البيع الاعفاء من رد الثمن .

الفصل السابع - توزيع حصيلة التنفيذ

مادة (٢٨٢)

متى تم الحجز على نقود لدى المدين ، أو تم بيع المال المحجوز ، أو انقضى عشرة أيام من تاريخ التقرير بما في الذمة في حجز ما للمدين لدى الغير ، اختص الدائنون الحاجزون ومن اعتبر طرفا في الاجراءات بحصيلة التنفيذ دون أى اجراء آخر ، ولو كانت الحصيلة لا تكفى لوفاء كامل حقوقهم .

واختصاص هؤلاء بحصيلة التنفيذ لا يمنع غيرهم من دائنى المدين من الحجز على هذه الحصيلة ، وذلك فيما يزيد عما اختص به الاولون .

مادة (٢٨٣)

اذا كانت حصيلة التنفيذ كافية للوفاء بجميع حقوق الدائنين الحاجزين ومن اعتبر طرفا في الاجراءات ، وجب على من تكون لديه هذه المبالغ أن يؤدي لكل من الدائنين دينه بعد تقديم سنده التنفيذى ، أو بعد موافقة المدين .

الكفيل العيني بتسليم العقار لمن حكم برسو المزداد عليه . ويجب ايداع نسخة الحكم الاصلية ملف القضية في اليوم التالي لصدوره .

ولا يعلن هذا الحكم . ويجرى تنفيذه جبرا بأن يكلف المدين أو الحائز أو الكفيل العيني أو الحارس حسب الاحوال الحضور في مكان التسليم في اليوم والساعة المحددين لاجرائه على أن يحصل الاعلان بذلك قبل اليوم المعين للتسليم بيومين على الاقل .

واذا كان في العقار منقولات تعلق بها حق لغير المحجوز عليه وجب على طالب التنفيذ أن يطلب بعريضة من مدير ادارة التنفيذ اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق أصحاب الشأن . وله أن يسمع أقوال اصحاب الشأن كلما اقتضى الحال ذلك قبل اصدار أمره .

واذا كان من نزع ملكيته ساكنا في العقار بقى فيه كمستأجر بقوة القانون ، ويلتزم الراسى عليه المزداد بتحرير عقد ايجار لصالحه بأجرة المثل .

مادة (٢٧٧)

لا يجوز استئناف حكم مرسي المزداد الا لعيب في اجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره دون وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا .

ويرفع الاستئناف بالاوضاع المعتادة في خلال سبعة أيام من النطق بالحكم .

مادة (٢٧٨)

على ادارة كتاب المحكمة الكلية - بناء على طلب ذى الشأن - أن تطلب من ادارة التسجيل العقارى والتوثيق تسجيل حكم مرسي المزداد بعد قيام من حكم برسو المزداد عليه بايداع كامل الثمن ما لم يكن قد أعفى من الايداع وتتبع في تسجيل الحكم القواعد المقررة في قانون التسجيل العقارى . واذا حكم برسو مزايد العقار على حائزه فلا يكون تسجيل هذا الحكم واجبا وانما يؤشر به في هامش تسجيل السند الذى تملك بمقتضاه العقار .

ويترتب على هذا التسجيل أو التأشير تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والرهون الرسمية والحيازية التى أعلن أصحابها وفقا للمادة (٢/٢٦٥) ولا يبقى الا حقهم في الثمن .

مادة (٢٧٩)

يجوز للغير طلب بطلان اجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز عليه أو بعضه وذلك بدعوى ترفع بالاجراءات المعتادة أمام المحكمة المختصة ويختصم فيها الدائن الحاجز

مادة (٢٨٦)

إذا لم تيسر التسوية الودية لأعترض بعض ذوى الشأن ، يأمر مدير ادارة التنفيذ باثبات مناقضاتهم في محضر الجلسة ، ولا يجوز ابداء مناقضات جديدة بعد هذه الجلسة ، وعلى المناقض أن يرفع دعواه أمام المحكمة الكلية في خلال عشرة أيام من تاريخ اثبات مناقضته في المحضر سالف الذكر ، ويختصم فيها جميع أصحاب الشأن ، ويكون الحكم الصادر فيها انتهايا ، وتقوم ادارة الكتاب بارسال صورة من هذا الحكم الى ادارة التنفيذ فور صدوره .

مادة (٢٨٧)

يودع مدير ادارة التنفيذ بالادارة المذكورة قائمة التوزيع النهائية بما يستحقه كل دائن . ويتم الايداع خلال عشرة أيام من انقضاء ميعاد رفع دعوى المناقضة في حالة عدم رفعها أو من وصول صورة الحكم الصادر فيها الى ادارة التنفيذ في حالة رفعها . وتحرر هذه القائمة على أساس القائمة المؤقتة أو على أساسها ومقتضى الحكم الصادر في المناقضة ، وذلك حسب الاحوال .

وفي جميع الاحوال يأمر مدير ادارة التنفيذ بتسليم أوامر الصرف على خزانة الادارة ، وبشطب القيود سواء تعلقت بديون أدرجت في القائمة أو بديون لم يدركها التوزيع .

مادة (٢٨٨)

لا تمنع المناقضات في القائمة المؤقتة مأمور التنفيذ من الامر بتسليم أوامر الصرف لمستحقيها من الدائنين المتقدمين في الدرجة على الدائنين المتنازع في ديونهم .

الباب الثالث**التنفيذ المباشر****مادة (٢٨٩)**

يجب على مأمور التنفيذ - في حالة التنفيذ بتسليم منقول أو عقار - أن يتوجه الى المكان الذي به الشيء لتسليمه للطالب . وعليه أن يبين في محضره الاشياء محل التسليم ، والسند التنفيذي ، وتاريخ اعلانه . وإذا كان التسليم واردا على عقار مشغول بحائز عرضى نبه عليه مأمور التنفيذ بالاعتراف بالحائز الجديد .

وإذا كانت الاشياء المراد تسليمها محجوزا عليها فلا يجوز لمأمور التنفيذ تسليمها للطالب وعلى المأمور اخبار الدائن الحاجز .

ويصدر مدير ادارة التنفيذ الاوامر اللازمة للمحافظة على حقوق ذوى الشأن بناء على طلب صاحب المصلحة أو مأمور التنفيذ .

فاذا لم يكن بيد أحدهم سند تنفيذى وكانت دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز ما زالت منظورة ولم يوافق المدين على الصرف له ، خصص لهذا الدائن مبلغ يقابل الدين المحجوز من أجله ويحفظ في خزانة ادارة التنفيذ لحسابه على ذمة الفصل في الدعوى نهائيا .

مادة (٢٨٤)

إذا كانت حصيلة التنفيذ غير كافية للوفاء بجميع حقوق الدائنين الحاجزين ومن اعتبر طرفا في الاجراءات وجب على من تكون لديه هذه الحصيلة أن يودعها على الفور خزانة ادارة التنفيذ مشفوعة ببيان بالحجوز الموقعة تحت يده . وإذا امتنع عن الايداع جاز لكل ذى شأن أن يطلب من قاضى الامور المستعجلة الزامه بذلك مع تحديد موعد الايداع ؛ وان لم يودع في هذا الميعاد جاز التنفيذ الجبرى على أمواله الشخصية .

وإذا لم يتفق الحاجزون مع المدين والحائز على توزيع الحصيلة بينهم خلال الاسبوع التالى للايداع المشار اليه في الفقرة السابقة جرى توزيعها بينهم وفق ما يلي من أحكام .

ويكون التوزيع بين أرباب الديون الممتازة وأصحاب الحقوق المقيدة بحسب ترتيب درجاتهم الميينة في القانون .

مادة (٢٨٥)

تبدأ اجراءات التوزيع بأن يعد مدير ادارة التنفيذ بناء على طلب أحد ذوى الشأن قائمة توزيع مؤقتة يودعها الادارة المذكورة ، وعليها بمجرد ايداع القائمة أن تقوم باعلان المدين والحائز والحاجزين ومن اعتبر طرفا في الاجراءات للحضور امام ادارة التنفيذ في جلسة تحدد لها للوصول الى تسوية ودية . وإذا حضر ذوو الشأن وانتهوا الى اتفاق على التوزيع بتسوية ودية أثبت مدير ادارة التنفيذ اتفاقهم في محضر يوقعه والموظف المختص والحاضرون ، وتكون لهذا المحضر قوة السند التنفيذي .

وإذا تخلف أحد ذوى الشأن أو بعضهم عن حضور تلك الجلسة فإن تخلفه لا يمنع من اجراء التسوية الودية بشرط عدم المساس بما أثبت للدائن المتخلف في القائمة المؤقتة ، ولا يجوز لمن تخلف أن يطعن في التسوية الودية التي أثبتها مدير ادارة التنفيذ بناء على اتفاق من حضر من الخصوم .

ومتى تمت التسوية على الوجه المشار اليه في الفقرتين السابقتين أعد مدير ادارة التنفيذ خلال خمسة الايام التالية قائمة التوزيع النهائية بما يستحقه كل دائن .

وإذا تخلف جميع ذوى الشأن عن حضور الجلسة المحددة للتسوية الودية اعتبر مدير ادارة التنفيذ القائمة المؤقتة قائمة نهائية .

مادة (٢٩٠)

يقوم مأمور التنفيذ باخبار المزم باخلاء انقار باليوم والساعة اللذين سيتولى فيهما تنفيذ الاخلاء وذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة ايام على الاقل . وعند حلول الموعد المحدد يقوم بتمكين الطالب من حيازة العقار . واذا كان بالعقار المذكور منقولات غير واجب تسليمها لطالب الاخلاء ولم ينقلها صاحبها فورا وجب على مأمور التنفيذ أن يعهد بحراستها في ذات المكان الى الطالب أو ينقلها الى مكان آخر اذا لم يوافق الطالب على الحراسة . واذا كانت تلك المنقولات تحت الحجز أو الحراسة وجب على مأمور التنفيذ اخبار الدائن الذي وقع الحجز أو الحراسة بناء على طلبه . وعلى مأمور التنفيذ في الحالتين رفع الامر الى مدير ادارة التنفيذ لاتخاذ ما يراه لازما للمحافظة على حقوق ذوي الشأن .

ويحرر مأمور التنفيذ محضرا يبين فيه السند التنفيذي وتاريخ اعلانه ووصف العقار محل الاخلاء والمنقولات غير الواجب تسليمها للطالب والاجراء الذي اتخذ في شأنها .

مادة (٢٩١)

يجب على من يطلب التنفيذ الجبري بالتزام بعمل أو امتناع عن عمل أن يقدم طلبا الى مدير ادارة التنفيذ لكي يحدد الطريقة التي يتم بها هذا التنفيذ . ويرفق بالطلب السند التنفيذي واعلانه .

ويقوم مدير ادارة التنفيذ - بعد اعلان الطرف الآخر لسماع أقواله - باصدار أمره بتحديد الطريقة التي يتم بها التنفيذ وتعيين مأمور التنفيذ الذي يقوم به والاشخاص الذين يكلفون باتمام العمل أو الازالة .

الباب الرابع

حبس المدین ، ومنعه من السفر

مادة (٢٩٢)

يصدر مدير ادارة التنفيذ أو من تندبه الجمعية العامة للمحكمة الكلية من الوكلاء بالمحكمة أمرا - بناء على عريضة تقدم من المحكوم له - بحبس المدین مدة لا تزيد على ستة أشهر اذا امتنع عن تنفيذ حكم نهائي أو أمر أداء نهائي رغم ثبوت قدرته على الوفاء . ولا يعتبر المدین قادرا على الوفاء اذا قامت ملاءته كليا على أموال لا يجوز الحجز عليها . ويحدد الامر مدة الحبس ، كما يبين ما اذا كانت تنفذ دفعة واحدة أو على دفعات

مادة (٢٩٣)

يقدم طلب الحبس الى ادارة التنفيذ مشفوعا بصورة من السند التنفيذي واعلانه . وللأمر قبل اصدار الامر أن يجري تحقيقا مختصرا اذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب .

ويجوز للأمر أن يمنح المدین مهلة للوفاء لا تتجاوز شهرا . ويكون التظلم من الامر على الوجه الوارد في الفصل الخاص بالاوامر على العرائض ، ويعامل معاملة التظلم من الاوامر الولاية التي تصدر من رئيس المحكمة الكلية .

ولا يؤدي تنفيذ الامر بالحبس الى انقضاء الحق الذي تقرر الحبس لاقتضائه ولا يمنع من التنفيذ الجبري لاقتضائه بالطرق المقررة قانونا .

مادة (٢٩٤)

يتمتع اصدار الامر بحبس المدین في الاحوال الآتية :

أ - اذا تجاوز الخامسة والستين .

ب - اذا كان له أولاد لم يبلغوا الخامسة عشر عاما وكان زوجه متوفي أو محبوسا لاي سبب . واذا قدم الطلب وامتنع الامر بالحبس تنفيذا لحكم أو أمر ، فلا يقوم المانع بعد ذلك من اصدار أمر بالحبس تنفيذا لحكم أو أمر آخر .

ج - اذا كان زوجا للدائن أو من أصوله أو فروعه ما لم يكن الدين نفقة مقررة .

د - اذا كان قد استوفى الحد الاقصى لمدة الحبس التي حددها أمر سابق عن ذات الدين .

هـ - اذا قدم كفالة مصرفية كافية أو كفيلا مقتصدرا يقبله المختص باصدار الامر .

مادة (٢٩٥)

اذا كان المدین شخصا اعتباريا خاصا صدر الامر بحبس من يكون الامتناع عن التنفيذ راجعا اليه شخصا .

مادة (٢٩٦)

يسقط الامر الصادر بحبس المدین في الاحوال الآتية :

أ - اذا وافق الدائن كتابة على اسقاط الامر .

ب - اذا انقضى - لاي سبب من الاسباب - التزام المدین الذي صدر ذلك الامر لاقتضائه .

ج - اذا سقط أي شرط من الشروط اللازم توافرها للامر بالحبس أو تحقق مانع من موانع اصداره .

مادة (٢٩٧)

للدائن بحق محقق الوجود حال الاداء ، ولو قبل رفع الدعوى الموضوعية ، أن يطلب من مدير ادارة التنفيذ أو من تندبه الجمعية العامة للمحكمة الكلية من الوكلاء بالمحكمة اصدار أمر بمنع المدین من السفر وبتقدير الدين تقديرا مؤقتا اذا لم يكن معين المقدار . ويصدر الامر بذلك بناء على عريضة

مادة (٣٠٠)

إذا رفض العرض وكان المعروض نقودا أو أشياء أخرى مما يمكن نقلها وايداعها خزانة ادارة التنفيذ ، قام مندوب الاعلان بايداعها تلك الخزانة في اليوم التالي على الاكثر . وعلى مندوب الاعلان أن يعلن الدائن بصورة من محضر الايداع خلال ثلاثة أيام من تاريخه .

وإذا كان المعروض شيئا غير ما ذكر في الفقرة السابقة طلب مندوب الاعلان من قاضي الامور الوقتية بعريضة اترخيص في ايداعه بالمكان الذي يعينه القاضي وذلك إذا كان الشيء مما يتييسر نقله بغير مشقة ، أما إذا كان معدا للبقاء حيث وجد أو مما لا يتييسر نقله الا بمشقة طلب من القاضي المذكور وضعه تحت الحراسة .

وإذا كان المعروض مما يسرع اليه التلف أو مما يتكلف نفقات باهظة في ايداعه أو حراسته جاز للمدين أو مندوب الاعلان أن يطلب من القاضي المذكور بيعه بالمزاد العلني وايداع الثمن خزانة ادارة التنفيذ . وإذا كان له سعر معروف فسي الاسواق أو كان التعامل فيه متداولاً في البورصات فلا يجوز بيعه بالمزاد الا اذا تعذر البيع ممارسة بالسعر المعروف .

مادة (٣٠١)

يجوز العرض الحقيقي في الجلسة أمام المحكمة بدون اجراءات اذا كان من وجه اليه العرض حاضرا .

وإذا كان المعروض نقودا أو أشياء أخرى مما يمكن نقلها وايداعها خزانة ادارة التنفيذ ورفضها من وجه اليه العرض وجب تسليمها لكاتب الجلسة لايداعها تلك الخزانة ويثبت في محضر الايداع ما أثبت في محضر الجلسة خاصا بالعرض ورفضه .

وإذا كان المعروض في الجلسة شيئا غير ما ذكر في الفقرة السابقة تعين على المعارض أن يطلب الى المحكمة تعيين حارس عليه . ولا يقبل الطعن في الحكم الصادر بتعيين الحارس .

وللمعارض أن يطلب على الفور الحكم بصحة العرض .

مادة (٣٠٢)

لا يحكم بصحة العرض الذي لم يعقبه ايداع الا اذا تم ايداع المعروض والملحقات التي استحققت لغاية يوم الايداع . وتحكم المحكمة مع صحة العرض ببراءة ذمة المدين من يوم العرض .

مادة (٣٠٣)

يجوز للمدين أن يرجع عن عرض لم يقبله دائنه وأن يسترد ما أودعه متى أثبت أنه أخبر دائنه على يد أحد مندوبي

تقدم من صاحب الشأن لادارة التنفيذ اذا قامت أسباب جدية تدعو الى الظن بفرار المدين من الدين رغم ثبوت قدرته على الوفاء . وللأمر قبل اصدار الامر أن يجري تحقيقا مختصرا اذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب .

ولا يخل صدور أمر المنع من السفر بسلطة الادارة في انهاء اقامة المدين الاجنبي أو أمره بمغادرة البلاد اذا اقتضى ذلك الصالح العام .

ويخضع التظلم من أمر المنع من السفر للاحكام المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (٢٩٣)

مادة (٢٩٨)

يستمر أمر المنع من السفر ساري المفعول حتى ينقضى - لاي سبب من الاسباب - التزام المدين قبل دائنه الذي استصدر الامر . ومع ذلك يسقط الامر سالف الذكر في الاحوال الآتية :

أ - اذا سقط أي شرط من الشروط اللازم توافرها للامر بالمنع من السفر .

ب - اذا وافق الدائن كتابة على اسقاط الامر .

ج - اذا قدم المدين كفالة مصرفية كافية ، أو كفيلا مقتدرا يقبله المختص باصدار الامر .

د - اذا أودع خزانة ادارة التنفيذ مبلغ من النقود مساو للمدين وملحقاته وخصص للوفاء بحق الدائن الذي صدر الامر بناء على طلبه . ويعتبر هذا المبلغ محجوزا عليه بقوة القانون لصالح هذا الدائن . واذا وقعت عليه بعد ذلك حجوز جديدة فلا يكون لها أثر في حق من خصص له المبلغ .

ه - اذا لم يقدم الدائن لادارة التنفيذ ما يدل على رفع المطالبة القضائية بالدين خلال سبعة أيام من صدور الامر بالمنع من السفر .

الباب الخامس**العرض والايدياع****مادة (٢٩٩)**

يحصل العرض الحقيقي باعلان الدائن على يد أحد مندوبي الاعلان ، ويشتمل العرض على بيان شروطه والشيء المعروض وقبوله أو رفضه . واذا كان المعروض مما لا يمكن تسليمه للدائن في موطنه أو محل عمله أو مما لا يتييسر نقله الا بمشقة فيكفي في عرضه عرضا حقيقيا مجرد تكليف الدائن على يد أحد مندوبي الاعلان بتسلمه .

مادة (٣٠٤)

يجوز للدائن أن يقبل عرضا سبق له رفضه وأن يتسلم ما أودع على ذمته وذلك إذا لم يكن المدين قد رجع عن عرضه وأثبت الدائن للمودع لديه أنه أخبر المدين على يد أحد مندوبي الاعلان بعزمه على التسلم قبل حصوله بثلاثة أيام على الاقل • ويسلم الدائن للمودع لديه صورة محضر الايداع المسلمة اليه مع مخالصة بما قبضه •

الاعلان برجوعه عن العرض وكان قد مضى على اخباره بذلك
ثلاثة أيام •

ولا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد قبول الدائن لهذا العرض أو بعد صدور الحكم بصحة العرض وصورته نهائيا •

